الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي /الجمعة- السبت - الأحد

1435/2/19.18.17هـ الموافق 2013/12/22.21.20م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الانسان	2
هيئة حقوق الإنسان	13
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	22
حقوق الانسان في العالم	36

"حقوق الإنسان": 127 حالة عنف أسري و37 ضد الأطفال في عام القحطاني: سلوكيات خاطئة تمارس ضد "الصغار" تصل للإيذاء الجسدي

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الطائف: نورة الثقفي

كشفت إحصائية أن حالات العنف الأسري التي تم رصدها من قبل "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" خلال العام الماضي، 127 حالة، مقابل 37 إيذاء ضد الأطفال.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في ورقة عمل قدمها في "مؤتمر خط مساندة الطفل"، الذي اختتم في الرياض أول من أمس، أن حالات العنف ضد الأسر التي وردت للجمعية منذ إنشائها وحتى شهر ربيع الثاني من العام الماضي 1434، بلغت 2758 حالة، بينما حالات العنف ضد الأطفال التي بدأت ترد للجمعية منذ عام 1430 بلغت حتى العام المنصرم 365 حالة، مشيرا إلى أن إجمالي الحالات 3123.

وقال إن "الجمعية أضافت تصنيف قضايا العنف ضد الطفل عام ١٤٣٠، لإلقاء الضوء على الإيذاء الذي تتعرض له هذه الفئة، باعتبارها تمس أكثر حلقات المجتمع ضعفاً، ومن هذا المنطلق وتمشياً مع أهداف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورسالتها، فقد أولت اهتماماً خاصاً لحفظ حقوق الطفل غير القادر على حماية نفسه، وضمان عدم تعرضه للإيذاء".

وأضاف القحطاني "في الوقت الذي تسعى فيه الجهات ذات العلاقة لتوعية الطفل بحقوقه، لا زالت بعض السلوكيات الخاطئة تمارس ضد الصغار، وقد يصل بعضها إلى الإيذاء الجسدي، والنفسي، بحجة التأديب، سواء داخل نطاق الأسرة، أو داخل المؤسسات التعليمية، وهو ما يؤثر على الطفل من حيث استيعابه، ويحرمه من حقوقه لأن البيئة المحيطة به تبيح انتهاكها".

وأبان أن على الجهات التي لها سلطة البت في القضايا التي يكون الطفل طرفاً فيها "العمل على الفصل والبت فيها على وجه السرعة، وبما يحقق مصلحة الصغير، فالتأخير في الحصول على الحق يساهم في انتهاكه".

وقال القحطاني إن الجمعية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، تعمل من أجل حماية الطفل من أي انتهاك لحقوقه، وتوفير بيئة محيطة به خالية من الإساءة، والإهمال، والعنف، بالعمل على توعية الأفراد بأهمية هذه الحقوق، من خلال دورات، وبرامج توعوية للأبناء وأولياء أمورهم في المدارس، وإقامة الدورات وورش العمل لنشر ثقافة حقوق الطفل، بما يضمن حقه في الوقاية، والحماية، ومطالبة الجهات المختصة بالعمل على إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لضمان تنشئة طفل واع بحقوقه وواجباته.

وتمنى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن يسهم صدور "نظام الحماية من الإيذاء"، الذي سيتم العمل به قريبا بعد إقرار لائحته التنفيذية، في الحد من العنف بشكل عام، وأن يتوافق مع "نظام حماية الطفل"، الذي لا زال محلا للدراسة لدى الجهات المعنية، بما يضمن حماية أفضل للطفل في المملكة".

وصنف حالات العنف التي يتعرض لها الطفل إلى أنواع، هي الإساءة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو الحرمان من التعليم، أو من الأوراق الثبوتية، أو من رؤية الأم أو الأب، أو حجز الطفل أو إهماله، أو حرمانه من حاجاته الأساسية، كالملبس، والمسكن، والحق في الحصول على الرعاية الطبية.

الشؤون الاجتماعية توعدت بعقوبات رادعة للمقصرين

لجنة للتحقيق في مخالفات دور التربية بالمدينة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663813.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة للتحقيق الفوري في الملاحظات التي رصدتها جمعية حقوق الانسان خلال جولتها في دار التربية الاجتماعية بالمدينة المنورة.

أعلن ذلك لـ«عكاظ» خالد الثبيتي المتحدث باسم الوزارة، مشيرا إلى مخاطبة الجمعية لتزويد الوزارة بما لديها من تقارير رصدتها في الدار، وشدد «إن ثبت صحة ما نشر، واتضح أن هناك إهمالا أو تقصيرا أو تجاوزات، سيتم اتخاذ أقصى العقوبات على المتسببين».

وأضاف «سنوافيكم في حينه بما يتم التوصل إليه من نتائج».

ويأتي رد الشؤون الاجتماعية على ما نشرته «عكاظ» أمس تحت عنوان (حقوق الانسان ترصد ممارسات عنف ضد أبناء دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة)، حيث قام فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بجولتين مفاجئتين على دور التربية الاجتماعية بالمدينة المنورة رصدت خلالها عددا من الاشكاليات تمحورت حول قصور في الخدمات المقدمة للنزلاء والتى تمس الحق في المعيشة والسكن المناسب والترفيه، ومن ذلك ضعف المصروف اليومي (10 ريالات فقط تشمل مصروف المدرسة واحتياجاتهم اليومية، و 400 ريال كل ستة أشهر لا تكفى للمشتريات الشخصية)، فضلا عن سوء تجهيز السكن، فالأثاث قديم والمهاجع (الغرف الخاصة بالنوم) يشترك كل 10 في صالة كبيرة، مع عدم وجود ستائر على النوافذ تقيهم ضوء الشمس في أوقات الراحة، وصالة الطعام عبارة عن سجادة واحدة فقط مفروشة على الأرض، عدم وجود غسالات لغسل ملابسهم حيث يجمعونها كل مدة لتنقل إلى المغسلة، وثلاجات الطعام خاوية تماما، والصالة الرياضية مغلقة لوجود مشروع ترميم منذ سنتين عطل تنفيذ الأنشطة، وسيلة المواصلات حافلة واحدة صغيرة لنقل 39 نزيلا، عدم وجود طبيب أو ممرض دائم، عدم تمكينهم من حقهم في الترفيه وحرمانهم من الرحلات والزيارات لمناطق المملكة الأخرى. كما لاحظ الوفد أن الوضع النفسي لهؤلاء الأطفال غير جيد ويبدو عليهم الإحباط واليأس ويصاحب ذلك غياب تام للأنشطة الدينية والثقافية.

الاقتصادية

ضرب بالأسلاك الكهربائية وصفع على الوجه وركل بالأقدام

• حقوق الإنسان" ترصد ممارسات عنف ضد أطفال • التربية الاجتماعية" في المدينة المنورة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/21/article_809062.html

"الاقتصادية" من المدينة المنورة

رصد مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، ممارسة العنف ضد أطفال دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة وضربهم بالأسلاك الكهربائية والصفع على الوجه والركل بالأقدام، وحرمانهم من وجبة الإفطار والمصروف في بعض الأيام.

وقالت شرف القرافي المشرفة على جمعية مكتب حقوق الإنسان في المدينة المنورة، إن فريقا من مكتب الجمعية زار الثلاثاء الماضي دار التربية الاجتماعية بنين فئة عمرية 11 ــ 16 عاما، للتأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، حيث رصد فريق مكتب الجمعية الذي مثله محمد الرحيلي وسليمان الوافي وعادل الحملي، عدداً من الملاحظات تمثلت في ممارسة العنف ضد الأطفال والضرب بالأسلاك الكهربائية والصفع على الوجه والركل بالأقدام، وكثرة التأنيب وحرمان من المصروف، وعدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع بحجة عدم وجود طباخ، حيث إن الطباخ هو نفسه عامل النظافة في الفترة المسائية، وتذمر الأطفال من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، وقدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، وتدني المستوى الدراسي للأطفال وعدم كفاية المصروف، وأن الرعاية الطبية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وعدم وجود ممارس طبي دائم مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية، والقصور في الأنشطة الدينية والثقافية.

وقالت القرافي إن الإدارة والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال، يجب أن تلتزم بما ورد في اتفاقية حقوق الأطفال، التي تلزم في المادة الثانية جميع الأطراف الموقعة عليها، بأن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم، وبهذا فرضت نوعين من الالتزامات هي واجب احترام هذه الحقوق والامتناع عن انتهاكها، وواجب ضمانها واتخاذ التدابير الضرورية على مستوى التشريع الداخلي، باعتباره أصبح ملزما للدول الموقعة على الاتفاقية، كما أن المادة الثالثة أوجبت احترام مصالح الطفل الفضلى واحترام هذا الحق وإيلائه الاعتبار الأول في جميع الإجراءات التي تمس الأطفال.

وأضافت القرافي أن مكتب الجمعية حين يراقب أداء الإدارات والمؤسسات يعد تقارير تتميز بالعدالة والإنصاف ولا يغفل جهود أي جهة، لكنه يأمل أن يرتقي أداء المؤسسات إلى طموح القيادة الرشيدة وما توليه من عناية واهتمام لكافة فئات المجتمع.

"حقوق الإنسان": تعذيب بـ "الكهرباء" وركل بالأقدام لنزلاء "التربية الاجتماعية" في "المدينة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584310

المدينة المنورة - مصلح مطر

رصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة تعرض أطفال دار التربية الاجتماعية للفئة العمرية التي تتراوح بين 11 و16 عاماً إلى التعذيب بالأسلاك الكهربائية، الصفع على الوجه، والركل بالأقدام، مشدداً على الإدارات والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال بضرورة التزامها بما ورد في اتفاق حقوق الأطفال الذي يلزمها بضمان تمتع الأطفال الذين يخضعون لولايتها بحقوقهم.

وكشفت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي في بيان صحافي أمس بعد زيارة نفذها فريق من مكتب الجمعية إلى دار التربية الاجتماعية للبنين للفئة العمرية التي تتراوح بين 11 و16 عاماً الأربعاء الماضي، عن وجود جملة من الملاحظات تمثلت في ممارسة العنف ضد الأطفال.

وقالت القرافي إن الفريق الذي ضم كلاً من محمد الرحيلي، سليمان الوافي، عادل حملي، رصد ملاحظات عدة من خلال ضرب الأطفال بالأسلاك الكهربائية، الصفع على الوجه، الركل بالأقدام، وكثرة التأنيب، مع الحرمان من المصروف، إضافة إلى عدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع، بحجة عدم وجود طباخ، إذ إن الطباخ هو نفسه عامل النظافة خلال الفترة المسائية.

وأشارت إلى تذمر الأطفال من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، قدم الأثاث، سوء نظافة المرافق ودورات المياه، تدني المستوى الدراسي للأطفال، وعدم كفاية المصروف، إضافة إلى أن الرعاية الطبية لا ترقى للمستوى المطلوب، إذ لا يوجد ممارس طبي دائم، مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية، ووجود قصور في الأنشطة الدينية والثقافية داخل الدار.

وبينت أن جميع الإدارات والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال يجب أن تلتزم بما ورد في اتفاقية حقوق الأطفال التى تلزم في المادة الثانية الأطراف كافة الموقعة عليها أن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم، مشيرة إلى أن الاتفاقية فرضت نوعين من الالتزامات هما واجب احترام هذه الحقوق والامتناع عن انتهاكها، وواجب ضمانها واتخاذ التدابير الضرورية على مستوى التشريع الداخلي باعتباره أصبح ملزماً للدول الموقعة على الاتفاقية، كما أن المادة الثالثة أوجبت احترام مصالح الطفل الفضلى، واحترام هذا الحق، مع إيلائه الاعتبار الأول في الإجراءات كافة التى تمس الأطفال.

وأفادت بأن مكتب الجمعية حين يراقب أداء الإدارات والمؤسسات يعد تقارير تتميز بالعدالة والإنصاف، كما لا يغفل جهود أى جهة، ولكنه يأمل أن يرتقي أداء المؤسسات إلى طموح القيادة، وما توليه من عناية واهتمام لفئات المجتمع كافة.

عنف وحرمان من الطعام في "اجتماعية" المدينة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131221/Con20131221663585.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

رصد فريق حقوق الإنسان بالمدينة المنورة في زيارة لدار التربية الاجتماعية أمس الأول، أكثر من ست ملاحظات تراوحت مابين الضرب بالأسلاك الكهربائية والصفع والركل بالقدم والحرمان من الطعام.

أوضحت ذلك شرف القرافي المشرفة بمكتب جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة، وبينت أن فريقا من مكتب الجمعية زار دار التربية الاجتماعية بنين للفئة العمرية من 11 - 16 عاما، وذلك ضمن اختصاصات الجمعية ونظامها بهدف التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن فريقا ضم كلا من محمد الرحيلي، سليمان الوافي، عادل حملي زار الدار ورصد عددا من الملاحظات تمثلت في ممارسة العنف ضد الأطفال وهي الضرب بالأسلاك الكهربائية، الصفع على الوجه، الركل بالأقدام، كثرة التأنيب، حرمان من المصروف، عدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع بحجة عدم وجود طباخ والطباخ هو نفسه عامل النظافة في الفترة المسائية، تذمر الأطفال من نوعية الطعام وتكرارها، قدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، تدني المستوى الدراسي للأطفال وعدم كفاية المصروف، مشيرة إلى أن الرعاية الطبية لاترقى إلى المستوى المطلوب فلا يوجود ممارس طبي دائم مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية وقصور في الأنشطة الدينية والثقافية.

وبينت أن جميع الإدارات والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال يجب أن تلتزم بما ورد في اتفاقية حقوق الأطفال، والتي تلزم في المادة (2) جميع الأطراف الموقعة عليها بأن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم، ولهذا فرضت نوعين من الالتزامات هي واجب احترام هذه الحقوق والامتناع عن انتهاكها وواجب ضمانها واتخاذ التدابير الضرورية على مستوى التشريع الداخلي باعتباره أصبح ملزماً للدول الموقعة على الاتفاقية، كما أن المادة (3) أوجبت احترام مصالح الطفل الفضلى واحترام هذا الحق وإيلاءه الاعتبار الأول في جميع الإجراءات التي تمس الأطفال.

وأضافت أن مكتب الجمعية حين يراقب أداء الإدارات والمؤسسات، يعد تقارير تتميز بالعدالة والإنصاف ولايغفل جهود أية جهة، ولكنه يأمل أن يرتقي أداء المؤسسات إلى طموح القيادة وما توليه من عناية واهتمام لكافة فئات المجتمع.

بحث شكاوى المواطنين في جازان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131221/Con20131221663601.htm

افتخار باحفين (جازان)
بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان، برئاسة المشرف العام على الفرع أحمد بن يحيى بهكلي، مع أمين المنطقة محمد بن حمود الشايع، بعض القضايا المتعلقة بشكاوى المواطنين، ومستوى أداء شركات النظافة ورفع النفايات، ووضع شوارع المنطقة، وإنشاء المطبات الصناعية المفاجئة في الشوارع، وتأخر إجراءات توزيع أراضي ضاحية الملك عبدالله، وضعف وتدني مبالغ التعويضات عن العقارات المنزوعة الملكية، وتأخر وبطء الإجراءات في تحويل الأراضي من زراعية إلى سكنية، وآليات الخطاب المتعلق بحجج الأراضي الذي عمم على بلديات المنطقة مؤخرا.
وأوضح الشايع أن أمانة جازان حريصة على أملاك المواطنين السكنية والزراعية، ولديها خطة لضبط ملكية الأراضي بطرق علمية يشارك فيها الأكاديميون ومراكز البحث العلمي في الجامعة.
وأكد وفد الجمعية على ضرورة تيسير معاملات مسح الأراضي وعدم تعقيد الإجراءات والشروط للتملك والتخطيط لكي يفيد المواطنون من فرص التنمية التي توفرها الدولة.

مريض نفسي مقيد بالسلاسل داخل كوخ جبلي بقرية الصهاليل يقاوم العزلة بـ"الطارق" و"الوالش" وينتظر الرحمة من "الصحة"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

محمد مهاب - بيش
لا يخطر بذهن أحد أن السلاسل الحديدية والحبس بين الجدران والسكن في كهف جبلي صغير في الظلام الدامس والنهار الحارق هو علاج للمرض النفسي أو الصرع، ولكن يبدو أن الواقع بات يتحدى كل الخيالات وأكثرها سوداوية ومرارة.
هذا ما جال بخاطرنا عندما عرفنا قصة علي مفرح الصهلولي (57عاما) من أهالي الصهاليل التابعة لمحافظة العيدابي في الجهة الشمالية لوادي الصباب، والذي قضى من عمره المرضي 37عاماً مقيدا بسلاسل من حديد، لا يتجاوز طولها متراً واحداً. فأغلال الحديد تكبل يديه وقدميه، ونار الوحدة تكويه في كوخ صغير محاط بسور من الشبك المعدني، ومعزول عن المحتمع.

فعندما تشاهد هذا الكوخ من بعيد لا يظن أحد أن إنسانا يسكنه، بل يعتقده البعض بركة ماء أو مسكن لأغنام، ولكن عندما تقترب منه وتسمع صوت النشيد الجبلي (الطارق) أو (الوالش) يخرج من جوف هذا الكوخ، فيأخذك الذهول والعجب، وربما ملئت رعبا من ذاك الذي يسكن فيه.

يقول محمد مفرح الصهلولي الأخ الأصغر لـ»علي»: أن علي أصيب بهذه الحالة وعمره عشرين عاماً، كان بدايته بمرض الصرع، حيث ذهبنا به إلى المستشفى دون جدوى، ولم يكن يتناول العلاج الذي يصرف له، حتى تدهورت حالته النفسية، وطالبنا بنقله إلى مستشفى الأمراض النفسية بالطائف، ولكن لم يجبنا أحد.

وأضاف الصهلولي: إن آخر مرة ذهبوا بـ»علي» إلى مستشفى الصحة النفسية كانت قبل نحو 4 سنوات، واحتفظ به المستشفى عدة أيام، حيث صرف له بعض الأدوية، ثم طلبوا منا الحضور لاستلامه، ونحن نقوم على شؤونه، وتنظيف ملابسه وإطعامه من طعامنا.

وعن كيفية التعامل معه قال محمد مفرح: أنه لا يقبل أحد ونحن نتعامل معه بحذر وبأسلوبنا الخاص، وهو الآن تحول إلى شخصية عدوانية، وتم تقييده منذ 47 عاماً بعد أن أحرق منزلنا مرتين وتعدى على والدته بالضرب وآذى الجيران، وعن وجود والده في بداية المرض قال: والدنا توفى ونحن صغار، وكان علي آنذاك بصحة جيدة، وكانت الأم هي التي ترعاه، ولكنها الآن مسنة تبلغ من العمر أكثر من ثمانين سنة.

وعن الدخل الشهري لـ»علي» قال محمد: إنه لا دخل له، وليس مستفيدا من الضمان الاجتماعي، بسبب إلزامه بالحضور للمستشفى للحصول على تقرير طبي، وهو أمر صعب علينا أن نخرجه من مسكنه، وهو خطر على الجميع. وأنا الآن أبلغ من العمر 47 عاماً ولا أملك دخلا شهريا، ولا أستطيع أن أترك أخي وحدة مع أمي المريضة والمسنة، فأنا من أدير حياته اليومية وأهتم بشؤونه.

وأنهى الصهلولي حديثه وعينه تذرف الدمع حسرة وألما على وضع أخيه، ويقول: هل الصحة النفسية عاجزة عن أن تستقبل عليّا لوضعه في إحدى المصحات تحت الملاحظة الطبية؟ وانتشالهِ من وضعه الحالي الذي يفاقم من تدهور وضعهِ النفسي.

حملنا قصة علي لنعرضها على الدكتور رشاد محمد السنوسي استشاري الطب النفسي ومدير مركز الأبحاث بجامعة جازان فقال: إن هذا الموضوع الانساني الهام يمس شريحة من أخواننا الذين قدر الله عليهم الاصابة بأمراض عقلية عاشوا معها سنوات مؤلمة وهم مقيدون بالسلاسل، متأسفاً على وجود مثل هذه الحالات في مجتمعنا بالرغم من تحسن الرعاية الصحية عموماً والنفسية خصوصاً، إلى جانب الخدمات الاجتماعية التي وصلت إلى معظم فئات المجتمع من ذوي الظروف الاجتماعية أو الصحية الخاصة.

وأضاف: إن هذه الحالات مصابة بأمراض عقلية شديدة، وهي أمراض معروفة لدى الاطباء النفسيين، وتنتشر بنسبة تصل إلى 1% من السكان، وأسبابها تعود إلى خلل في الوظائف العقلية العليا (الادراك، الذاكرة، سلامة التفكير، القدرة على الحكم والتقدير)؛ مما يجعل المريض غير قادر على رعاية نفسه، والقيام باحتياجاته الشخصية، ووظائفه الاجتماعية، أو التواصل مع الآخرين بطريقة صحيحة، وعادة ما تكون الاصابة بذلك في سن مبكر في العشرينات من العمر، أما التخلف العقلي فيظهر منذ الطفولة المبكرة.

ومن جانبه أوضح خالد الثبيتي المتحدث الإعلامي بوزارة الشؤون الاجتماعية أن هناك باحثين أحتماعيين ميدانين يقومون ببحث الحالة ومتابعتها أينما تكون، ويجب على من يهتم أو يقوم على شأن «علي» أن يحضر إلى الضمان ومعه تقرير بحالته الصحية والنفسية.

وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان بجازان الدكتور أحمد البهكلي إن مثل هذه الحالة، يجب أن تتلقى الجمعية شرحا وافيا بالإضافة إلى التقارير الطبية عن الحالة، مشيراً إلى أن الجمعية تبدأ متابعتها، والتواصل مع الجهات المعنية لحلها. مضيفا أن الجمعية تقوم بالوقوف على الحالة من بعض الأعضاء المتعاونين والباحثين المعنيين، ومطابقة ما هو مقدم على الواقع.

وأكمل: إذا عجزت مستشفيات منطقة جازان عن علاجه، فيُطلب من إدارة الشؤون الصحية تحويله إلى المستشفى التخصصي المركزي على مستوى المملكة، ولكل حالة طريقة تعامل بما يناسبها، مشيراً إلى أنه لابد من مبادرة ذوي المريض بالتقدم إلى فرع الجمعية، وإرفاق التقارير التي تثبت الحالة بتواريخها.

شراكة بين حقوق الإنسان وتعليم الطائف لمنع إيذاء أطفال

المصدر: جريدة البشاير السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://elbashayeronline.com/news-321686.html

ماجد النفيعي الطائف
عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بفرع منطقة مكة المكرمة شراكة مع تعليم الطائف، تمخضت عن لقاء مشترك حمل عنوان «إيذاء الأطفال في المدارس»، تم خلاله تهيئة وتوعية وإرشاد 120 مرشدا طلابيا، فيما أكدت إدارة تعليم الطائف بأن (عصر العصا انتهى)؛ رغبة في تحقيق تربية وتعليم الطفل بالشكل والأسلوب الأمثل.
وأوضح مساعد مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف للشؤون التعليمية عبدالرحمن الصخيري أن إدارة تعليم الطائف تقوم بمهمة كبيرة تجاه تربية الأجيال، والعمل على تهيئتهم بشكل متكامل تربويا ونفسيا وعلميا وفكريا.
وبدوره، أشار عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة نايف الثقفي إلى الاتفاقيات العالمية التي تقوم على تنفيذها المملكة لإبراز حقوق الطفل ومنع العنف بكافة أنواعه، مضيفا أن النمو الصحي السليم عامل أساسي لتحديد معالم المستقبل لأي مجتمع.

ولكم الرأي

دور للرعاية الاجتماعية أم ميدان للجلد؟!

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663910.htm

سعيد السريحي

حين نشرت الصحافة قبل أيام تقريرا تضمن الشكوى المريرة التي يشكو منها نزلاء دار الرعاية الاجتماعية في المدينة المنورة وما يعانون منه من ممارسات تتنكر لأدنى القيم الإنسانية التي من المفترض أن تراعيها الدار في التعامل معهم، حين نشرت الصحافة ذلك التقرير كان من المتوقع أن تتحرك وزارة الشؤون الاجتماعية عاجلا كي تصحح الوضع في دار تحت إشرافها وتحاسب المسؤولين في تلك الدار قبل أن تضطر جمعية حقوق الإنسان إلى تكوين فريق يزور تلك الدار فيكشف عن تلك الممارسات التي تبلغ حد الجرائم والتي ترتكب في حق فئة من أبنائنا كتب الله عليهم أن يكونوا من رعايا تلك الدار فأصبحوا من ضحاياها، غير أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تحرك ساكنا وكأنما كتب الله عليها أن يشهد الناس تقصيرها في تلك الدار كما كتب الله عليها أن يشهد تقصيرها في دور أخرى مماثلة تتوزع على خارطة المملكة فلا تكاد تخلو منها منطقة أو مدينة.
ولو أن وزارة الشؤون الاجتماعية أحسنت في مراقبتها لأداء الدور التي تقع في دائرة اهتمامها وصلب عملها ما اضطر نزلاء دار الرعاية في المدينة المنورة، ولا نزلاء دور مماثلة إلى تسريب شكواهم للإعلام ووقفوا يعلنون عما يتم ارتكابه

في حقهم هاتفين بالرأي العام أن يقف شاهدا على مأساتهم ويستنهضون همم المسؤولين كي ينقذوهم مما آل إليه أمرهم مع من تحولوا إلى جلادين يسومونهم سوء العذاب.
ولولا أن أولئك العاملين في تلك الدور قد أمنوا العقوبة ما كانوا أسأوا الأدب، وإذا كانت قلوبهم قد خلت من خوف الله تعالى فقد خلت نفوسهم كذلك من خشية وزارة يمكن لها أن تراقب عملهم وتحاسبهم على فعلهم، ولذلك لم يجدوا ضيرا من أن يجدوا في رعايتهم لنزلاء الدار متنفسا عما في أنفسهم من عقد وعما يعانونه من تأزمات ولولا ذلك ما كشف فريق حقوق الإنسان الذي زار تلك الدار عن «ست ملاحظات تراوحت مابين الضرب بالأسلاك الكهربائية والصفع والركل بالقدم والحرمان من الطعام».
وإذا كان من المعتاد أن تحرك وزارة الشؤون الاجتماعية يجيء «بعد أن تقع الفاس في الرأس» عادة فإن ما سوف تتخذه من إجراءات تجاه تلك الدار لا يعفيها ولا يعفي مسؤوليها من المسؤولية؛ ذلك أن تكرار ما يحدث يؤكد أن الخلل كامن في أداء الجهات المسؤولة عن تلك الدور في الوزارة وهو ما يقتضي تصحيح وضع تلك الدور كي لا تصدمنا الحقائق والتحقيقات عما يحدث في دور الرعاية الاجتماعية.

مشرفات "الروضة الشريفة" يخالفن "الرئاسة"

نقدر للرئاسة العامة لشؤون الحرمين جهودها في خدمة زوار الحرم النبوي الشريف، ولكن علينا الاعتراف بأن الممارسات المتكررة من بعض المشرفات في التعامل مع الزائرات تناقض قوانين "الرئاسة"

المصدر: صحيفة الوطن السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

علي الشريمي

كثيرة هي الرسائل التي تصلني عن استمرار معاناة الزائرات للروضة الشريفة في الحرم النبوي التي باتت مشكلة مؤرقة، وتصوير ما يلحق بهن من تضييق تستهجنه شريحة كبيرة من الزائرات، وخصوصا تكدسهن أمام البوابات في انتظار الدخول للروضة.
القصص المختلفة والمتنوعة تشترك جميعها في وصف الوضع القائم الذي يبدأ من لحظة اقترابك من الروضة إذ تستقبلك أصوات المشرفات المرتفعة المنادية بالتقسيم إلى أجناس، فبلاد شرق آسيا -مثلا- على اليمين، وبلاد إيران على اليسار، والخليج في الاتجاه الشمالي، وأهل مصر في الاتجاه الجنوبي، وأهل الشام من ذاك الاتجاه، وأفريقيا من هناك..
والمؤسف جدا أنك قد تسمع أحيانا من إحداهن صوتا يصدح بمكبرات الصوت مناديا العرب من هنا والعجم من هناك!
ومع معاناة النساء من الازدحام في الروضة، فإنهن أيضا لا يتمتعن بها بسبب ضيق الوقت المتاح لهن، فبعد مرور دقائق

معدودة ـ كي يسمح للدفعة التالية بالدخول ـ تعمل الموظفات على إخراج النساء بشكل سريع، وبطريقة جافة وقاسية كما قيل لي.
إنني أتساءل: لماذا لا يتم تخصيص وقت أكبر لزيارة النساء؟ ثم لماذا هذا التقسيم العرقي والاثني؟ هل هي الطريقة الوحيدة في تنظيم صفوف الزائرات؟ هل العالم الإسلامي ينقصه التفكك والانقسام؟ أليس أمرا محزنا أن نرَى ذلك في مسجد الرسول الكريم وهو القائل عليه الصلاة والسلام: "لا فرق بين عربي ولا عجمي إلا بالتقوى"؟
ثم في معاناة أخرى لا تقل عن سابقتها، نقلت لي إحدى الأخوات أنه وبمجرد فتح البوابة المخصصة لدخول الروضة تجد النساء من كبيرات السن يُسرعن بالسير على أرجلهن، ثم لا يلبثن أن يتهافتن بالسجود وتقبيل الأرض والحاجز المحاذي للروضة وهن باكيات فرحا بزيارة أرض النبوة، ولكن المثير للاستغراب أنه عندما ترى بعض المشرفات تقف على رأس إحداهن توجهها بنبرة صوت حادة بقولها: "ما تفعلينه محرم، اتق الله"، ورغم ذلك تجد الزائرة تحدثها بكل هدوء أن هذه القبلات وهذه الدموع ليست إلا بسبب الفرحة بزيارة مسجد رسول الله وقبره الشريف!
حقا إنه أمر يدعو للاستغراب. لماذا يتعاملن بطريقة فجة مع زائرات مسجد رسول الله؟ إن سلوك بعض المشرفات في الحرم النبوي لا يليق بما تبذله الدولة من مليارات لاستقبال الملايين من زوار الحرم النبوي خاصة أن الزائرات أتين من دول عديدة وسينقلن الصورة الواقعية إلى بلدانهم.
نعم نحن نقدر للرئاسة العامة لشؤون الحرمين بالمدينة المنورة جهودها في خدمة زوار الحرم النبوي الشريف، ولكن علينا الاعتراف بأن الممارسات المتكررة من بعض المشرفات في التعامل مع الزائرات تناقض قوانين الرئاسة، إذ إننا لا نعرف كيف يمكن التوفيق بين تأكيد الرئاسة على أن على المرشدات اتباع فنون التعامل مع الزائرات، وما نسمع عنه من استمرارها في داخل الحرم بنفس العنف والشدة في التعامل؟! لذا يجب التركيز على النقاط التالية:
1- وضع مدونة محددة من الحقوق بكل اللغات توزع على الزوار والزائرات يعرفون من خلالها حقوقهم بشكل لا لبس فيه، لتكون مقياساً لكشف التجاوزات من الزائر أو عليه.
2- وضع استراتيجية عامة لنشر ثقافة حقوق الإنسان للمرشدين والمرشدات من ندوات ومحاضرات ودورات تدريبية تشرف عليها هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
3- استحداث لجنة حقوقية تشرف عليها المؤسسات الحقوقية وظيفتها استقبال الشكاوى ومراقبة الوضع عن كثب ليروا الوضع بأنفسهم وكتابة التقارير بشكل دوري إلى الجهة المسؤولة.
4- سن الأنظمة والقوانين التي تحقق الحماية من الإيذاء ووضع عقوبة صارمة للمنتهكين.

"معاملة إنسانية رغم "التجريح

"حقوق الإنسان" تتابع وتثمن الجهود.. سفارة إثيوبيا تخالف إعلامها وتمتدح "حضارية التعامل"

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الرياض، الدمام، بريدة: بدر العواد، علي المسلط، نصار القوسي
7 أشهر، هي المدة التي أعطتها حكومة المملكة لمخالفي أنظمة الإقامة والعمل على أراضيها لتصحيح أوضاعهم. مطلع هذا العام قامت السلطات الأمنية ومفتشو وزارة العمل بتطبيق القانون، كحق سيادي لا ينازعها عليه منازع، خصوصا أن المهلة المحددة في وقت سابق تم تمديدها لإعطاء وقت أكبر لكل من يرغب في الإقامة بشكل نظامي بتصحيح وضعه.
غير أن ذلك، لم يرق لبعض المخالفين، الذين عاثوا في عدد من الأحياء فسادا وتخريبا. وها هو حي منفوحة في مدينة الرياض على سبيل المثال، يقف شاهدا على فوضى بعض العمالة الإثيوبية المخالفة، والذين اتضح لاحقا أن أعدادهم تقدر بـ50 ألف نسمة، فضلا عن 50 ألفا آخرين في عدد من مناطق البلاد، تم ترحيل غالبيتهم إلى بلادهم.
وعلى الرغم من الأعمال التخريبية والفوضى التي أحدثتها العمالة الإثيوبية المخالفة، إلا أن السلطات الأمنية تعاملت بحكمة، ويرى مراقبون أنها لو كانت في بلد آخر، لتم التعامل معها بشكل عنيف، مدللين على ذلك بطريقة تعامل بعض الدول الغربية مع المهاجرين غير الشرعيين.

احتواء حكيم

بعد ساعات قليلة من احتواء الفوضى التي قامت بها العمالة الإثيوبية في حي منفوحة بالرياض، أعلنت السلطات الأمنية عن تحديد مقر للإيواء لكل من يرغب في تسليم نفسه طواعية بما يكفل ترحيله إلى بلاده. وحثت السلطات السعودية السفارة الإثيوبية في الرياض لأن تكون صوت العقل بالنسبة لمواطنيها المخالفين، وهو ما قامت به بالفعل، إذ تواجد سفيرها وأعضاء السفارة في المكان المخصص لإيواء المخالفين، وأخذوا يحثون مواطني بلادهم على إقناع الآخرين الذين لم يسلموا أنفسهم بأن الفرصة أمامهم.

هذا ما قالته أديس أبابا

التعامل الإنساني، كان السمة الأبرز في جميع مراكز الترحيل التي استقبلت مخالفي إثيوبيا، وغيرهم من مخالفي أنظمة الإقامة والعمل، الذين أتيحت لهم الفرصة أيضا لتسليم أنفسهم، والترحيل إلى بلدانهم، فسجل عدد من تلك المراكز توافد عدد من حملة الجنسيات الأخرى الذين أرادوا الاستفادة من الفرصة التي منحت للمخالفين الإثيوبيين.
رد الفعل الإثيوبي الرسمي الذي عبرت عنه السفارة الإثيوبية لدى المملكة كان إيجابيا، إذ يقول لـ"الوطن" ممثل السفارة الإثيوبية الذي كان يشرف على عملية ترحيل أبناء جلدته في مكان توقيف المخالفين بإدارة الوافدين بالدمام: "الأمور هنا تسير بشكل جيد، لا يشتكي مواطنونا من أي مشاكل أو عوائق، وحتى فترة التوقيف لا تطول، رغم كثرة أعداد المرحلين من مختلف الجنسيات، نأتي هنا لنحصر الأسماء، ونجد كل مساعدة من منسوبي المديرية ونقدر لهم حضارية التعامل".

رد الإعلام الإثيوبي

لكن، الإعلام الإثيوبي، جنح مخالفا رد الفعل الرسمي، وأنتج فيلما تلفزيونيا قصيرا أسماه "الجحيم على الأرض"، يحمل كثيرا من المغالطات التي تخالف الواقع. ويعلق أستاذ علم الجريمة والإجرام في جامعة القصيم البروفيسور يوسف الرميح، على الفيلم المتداول بقوله "هذا فيه تجنٍّ واضح ويدل على ذلك الملابس غير السعودية التي يرتديها الممثلون بالإضافة إلى أن السعوديين لو أرادوا المعاملة بالمثل فسنحتاج فتح ملفات عدد من قضايا القتل التي ارتكبها الإثيوبيون والإثيوبيات داخل المملكة".

ماذا لو كانت أوروبا؟

ووصف الرميح أسلوب تعامل رجال الأمن مع المخالفين بأنه قمة الإنسانية، داعياً إلى الاطلاع على تجارب الدول المسماة بالمتحضرة في كيفية تعاملها مع المخالفين كتعامل بعض الدول الأوروبية وغيرهم مع المهاجرين غير الشرعيين، مقارنة بما يتم في دولة كالسعودية التي تقدم البطانيات والغذاء والمأوى حتى تتم إجراءات الترحيل، رافضاً وصف "العنف" الذي أشار به البعض إلى رجال الأمن المتعاملين مع المخالفين؛ قائلاً إن ذلك إن حصل فهو دفاع عن النفس كما شاهد ذلك الكثيرون عبر مقاطع اليوتيوب، مختتما بالقول "وطننا بلد متحضر.. بلد أنظمة وقوانين ولوائح ومحاكم شرعية والحقوق تؤخذ بقوة النظام لا بالسواطير والأسلحة".

هكذا يتم التعامل

مدير عام مديرية ترحيل الوافدين بالمنطقة الشرقية العميد ناصر الدوسري، قال لـ"الوطن" خلال إحدى جولاته المستمرة للاطلاع على سير عملية ترحيل المخالفين: "نحن هنا نحاول تقديم كل ما من شأنه أن يترك صدى طيبا لدى المخالفين عندما يعودون إلى بلدانهم رغم تجاوزهم للقوانين النظامية، وأعدادهم بالآلاف لدينا، ولكننا لا نجعلهم يتأخرون، وبالطبع المملكة تصرف الملايين من الريالات عليهم، في صورة أكل وشرب ونقل وترحيل، ولا ترجو منهم شيئا". وأضاف "لا تقتصر خدماتنا المقدمة على المبيت والأكل، بل نحل جميع مشاكل العمالة مع كفلاء العمالة المخالفة في حال وجود مطالبات مالية ونحوها، حيث يتم استدعاء الكفيل لحل المشكلة العالقة مع العامل قبل سفره".

نظرة حقوقية

يلخص المتحدث الرسمي بهيئة حقوق الإنسان الحكومية الدكتور إبراهيم الشدي، أهم المطالبات التي وقفت عليها الهيئة خلال متابعتها لعملية ترحيل المخالفين، بقوله "إنها تنوعت بين استرجاع إيجارات منازل لم يكملوا فترة السكن فيها، وبعض المحلات، وهو ما ردته الهيئة لهم من مواطنين أبدوا كامل تعاونهم والتزامهم برد الحقوق لأصحابها"، مؤكداً أن الهيئة لم تتلق أي شكاوى أخرى. ووصف الشدي أداء السلطات الأمنية في تعاملهم مع المخالفين بالراقي والإنساني بعد توفير كل الاحتياجات من غذاء ودواء وحاجيات ضرورية.

فيما عبر عدد من الإثيوبيين ممن التقتهم "الوطن" أثناء جولتها داخل مركز الإيواء عن رضاهم التام بشأن المعاملة "الحسنة" التي يتلقونها من قبل رجال الأمن، وكذلك ارتياحهم عن سير إجراءات الترحيل.

..وترحيل 35 ألف مخالف إثيوبي.. قريبا

الرياض: مهاب الأعور

توقعت منظمات دولية ترحيل 35 ألف إثيوبي خلال الأيام القادمة، عقب وصول عدد المرحلين إلى 137 ألف إثيوبي، وفقا لما نشرته صحيفة داير تريبيون الإثيوبية.

وأشارت الصحيفة إلى أن "منظمة دولية متخصصة بالهجرة على مستوى العالم قدرت أعداد الإثيوبيين الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من المهلة التصحيحية التي قدمتها لهم المملكة بأكثر من 35 ألف إثيوبي".

ويروي محمد يوسف أحد المرحلين قصة هجرته غير الشرعية للمملكة التي دخلها قبل قرابة عام؛ بحثا عن حياة أفضل، ولكنه وجد أن هجرته جاءت عليه بكثير من الصعوبات التي لم يكن يضعها بالحسبان، الأمر الذي انتهى به ليكون من بين 137 ألف مرحل إلى إثيوبيا.

ويضيف يوسف أن والديه المسنين العاملين في الزراعة قدما له مبلغا قبيل مغادرته لبلاده في رحلته غير الشرعية إلى المملكة من مدخراتهما، واستدانا المبلغ المتبقي من أقاربهما. ويصف رحلته الشاقة عبر صحاري أفار شمال إثيوبيا وصولا إلى الشواطئ الشمالية لجيبوتي بدفع مبلغ 261 دولارا للمهربين، وبعدها إلى مدينة عدن اليمنية في طريقه إلى المملكة، مضيفا أن الإثيوبيين بغالبيتهم يسلكون هذه الطريق الوعرة والمليئة بالمخاطر، إلا أن بعضهم يسلكون الصومال كطريق بديل حال تعثر السبل بهم، فيما تدخل النساء المملكة عبر تأشيرات العاملات المنزليات.

ويشير المرحل إلى أن أجهزة الأمن السعودية تمكنت من القبض عليه وترحيله بسبب إقامته غير النظامية في البلاد، بعد عمله براتب 800 ريال سعودي شهريا.

وقدرت الحكومة الإثيوبية عدد المخالفين مبدئيا بـ30 ألفا، ولكن عدد المرحلين وصل حتى 16 ديسمبر إلى نحو 136.95 ألف إثيوبي. ووصل خلال الأسبوع الماضي قرابة 7 آلاف مخالف إلى إثيوبيا.

وخصصت الحكومة الإثيوبية 6 مراكز لاستقبال المرحلين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تقدم لهم السكن الموقت والخدمات الطبية والوجبات و50 دولارا أميركيا للتنقلات ليصلوا إلى مدنهم.

قانوني يطالب بعقوبات واضحة.. و1600 حالة عنف أسري في عسير

رضيع الخميس وطفل الأحد مأساة لقتل البراءة بسكين العنف

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663844.htm&safe=on

عبدالله آل يحيى (أبها)، نادر العنزي (تبوك)، عدنان الشبراوي، زين عنبر (جدة)

ينظر الكثير من الأخصائيين إلى مسلسل قتل وتعذيب وإيذاء الزوجات والأطفال، على أنه يشكل ظاهرة في المجتمع، وبالرغم من تحذيرات لجان حقوق الإنسان المتكررة إلا أن ذلك لم يحد من تلك الحوادث التي بدأت تشكل خطرا حقيقيا على المجتمع.

ولم يقف ذلك الأمر على التعذيب الجسدي فحسب، بل وصل الأمر في بعض الحالات إلى الأفعال الشاذة بمشاركة الأب والأخ وغيرهما، والذين يتحملون جزءا من المسؤولية حتى لو لم يشاركوا مباشرة في هذا الجرم فعليا، لأن مجرد سكوتهم عن هذا الإيذاء يعد أكبر من المسؤولية.

وفيما تتواصل الحوادث المتفرقة هنا وهناك، تتزايد من آن لآخر الدراسات العلمية لتحليل الظاهرة، أملا في الوصول إلى تداعياتها من ناحية، والعمل على إيقاف نزيف الاعتداء والعنف على الأبرياء من ناحية أخرى.

أكد الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي سلطان الثوبان أنه وصلت إحصائيات الاعتداء على المرأة في السنوات الـ 4 الأخيرة إلى 1600 حالة في منطقة عسير تم مباشرتها في مستشفى عسير المركزي، وإحالة بعض الحالات سلوكيا إلى العيادة النفسية بمستشفى عسير برئاسة الدكتور حسن العمري والفريق النفسي العامل معه وشمل هذا العنف البدني واللفظي والجنسي والاجتماعي والنفسي والصحي والاقتصادي وعنف الإهمال والحرمان.

سقوط الضحايا

ومن نماذج العنف الممارس على الأطفال مقتل الطفل «محمد» 4 أعوام المعروف بطفل الأحد نتيجة العنف الأسري، فيما بين التقرير الأولي الصادر لوفاة الطفل بوجود ضربات وكدمات على الرأس والبطن والخصيتين، ولا زالت التحقيقات جارية مع والديه لمعرفة المتسبب في مقتل الطفل المعنف محمد.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لإمارة عسير عوض آل سعيد، في وقت سابق، ورود بلاغ من داخل بيت الأسرة في حينه بوفاة الطفل محمد، وتم اتهام شقيقته بالتسبب في وفاته بعد خنقه بحبل عقب تمزيقه لأدواتها المدرسية، مضيفا أن الجهات المعنية حققت في ذلك، وتم وضع الطفل في الثلاجة، ولوحظت على الجثة كدمات وآثار ضربات، مبينا أن أوراق القضية أحيلت للإمارة من الجهات المختصة التي ربطت بين حرص الوالد على سرعة دفن الجثة بوجود أمر مريب في القضية، فوجه أمير المنطقة بإحالة الأوراق لهيئة التحقيق والادعاء العام لتشريح الجثة والتحقيق في سبب الوفاة لكشف الحقيقة بكاملها.

رضيع الخميس

ومن الشواهد القريبة على قضايا تعنيف الأطفال وفاة الطفل المعنف «أمين» المعروف ب «رضيع الخميس»، في ساعات الفجر الأولى، متأثرا بالإصابات البليغة التي لحقت به، ونقل جثمانه للثلاجة لحين استكمال التحقيقات الأمنية، ومعرفة المتسبب في العنف الذي تعرض له الطفل الذي لم يتجاوز عمره عاما وستة أشهر.

وأكد مصدر ل «عكاظ» أن الرضيع المعنف أحضر لمستشفى عسير المركزي وهو في حالة توقف تام للقلب مع شخوص لحدقتي العين وتم إنعاش قلبه لمدة 45 دقيقة حتى عاد له نبضه وظل في غيبوبة لمدة يومين حتى توفي، مرجعا وفاة الطفل إلى ضربات في الرأس أدت إلى نزيف حاد، مع كدمة قوية خلف الأذن، إضافة إلى وجود أكثر من أثر للحروق في الصدر وعضات في البطن وتهشم في الرئة. وبين المصدر أن والد الطفل متزوج بأربع نساء، ولديه 25 من الأبناء ما بين ذكور وإناث، وكان مندهشا مما حدث لابنه، وذكر أنه لا يمكن أن يقتل ابنه الرضيع بهذه الوحشية.

وأشار المصدر إلى أن الأب ادعى أن الرضيع تعرض لتلك الإصابات إثر سقوطه من دراجته التي كان يلهو بها، الأمر الذي استنكره الأطباء مستغربين منه التبرير غير المقنع، مؤكدين أن الرضيع لا يمكنه قيادة دراجة، كما أن الإصابات التي انتشرت في أجزاء جسده كافة لا يمكن إطلاقا أن تكون نتيجة سقوط من دراجة.
بدوره أكد لـ«عكاظ» الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي والمشرف على حالة الطفل المعنف سلطان الثوبان أن الرضيع تعرض لحالة عنف من الدرجة الأولى من شخص سادي الصفة مع وجود ضربات وكدمات قاتلة في الرأس والبطن والأطراف، مبينا أنهم أخطروا الحماية الأسرية في حينه عن الحالة.
من جانبه أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن الهيئة تتابع حاليا مع الجهات المختصة نتائج التحقيقات مشيرا إلى إعدادهم تقريرا مفصلا عن حالة العنف التي تعرض لها الرضيع.
من جهته أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله آل شعثان أنه ورد بلاغ عن وصول طفل إلى المستشفى به إصابات أدت إلى وفاته ولا يزال التحقيق جاريا لكشف الملابسات.
عنف ضد المرأة
ومن قضايا العنف ضد الزوجة وأبنائها مناشدة المعنفة (ف. م) الجهات المعنية لحمايتها وأبنائها السبعة من زوجها الذي حرمها كل شيء، وظل ـ على حد قولها ـ يعنفهم ويعذبهم طيلة 20 عاما. وتتطلع المعنفة الجديدة بعسير للخلاص من العذاب الذي تجرعته طيلة هذه الفترة بسبب إرضاء أهلها ببقائها مع زوجها الذي لم يكتف بتعذيبهم بل حرمهم من المصروف وحرم أبناءه من الذهاب لمدارسهم، حيث يغلق أبواب المنزل عليهم، دون أن يجدوا ما يأكلونه ويشربونه حتى الكسوة حرمهم منها.
وفيما طلبت في شكواها من الجهات المعنية أن تنظر في وضعها وأبنائها وتخليصهم من جبروت زوجها، أكد المتحدث الرسمي لإمارة منطقة عسير سلطان القحطاني، أن إمارة المنطقة وجهت الشرطة بالتحقيق في أمر المعنفة ورفع تقرير مفصل وواف للإمارة بذلك، كما وجهت دار الحماية بأبها بتوفير الحماية اللازمة لها ولأبنائها.
ومن جهته، أكد الناطق الإعلامي للشؤون الاجتماعية بالمنطقة علي الأسمري، أن المعنفة المذكورة تقدمت ببلاغ رسمي لدى الشؤون الاجتماعية بالمنطقة، تفيد بأنها تتعرض هي وأبناؤها للعنف والإيذاء من قبل زوجها كما أنها تتهم زوجها باستخدام المخدرات وطالبت بحمايتهم، وقد تم الرفع لإمارة المنطقة بذلك بقرير مفصل عن حالتها للتوجيه واتخاذ اللازم وإحالة أوراقها لشرطة المنطقة.
وقالت المعنفة إنه «يضرب أبناءه بشدة ومن فظاعة ضربه لابنه سلخ جلد ظهره وتقطع أمام عيني، وحاولت أن أدافع عن ابني وإبعاد زوجي عنه، فضربته بآلة حادة من غير أن أقصد من شدة هلعي على ابني، ما دفعه لتقديم شكوى ضدي للشرطة، وتم توقيفي ثلاثة أيام، وقد خرجت من بيته أنا وأبنائي، ولا نريد العودة له مرة أخرى، وأقطن حاليا مع أحد إخوتي وسببت له بذلك أعباء كبيرة، إذ لدي سبعة أبناء وبنات، وأخي ظروفه صعبة ولا يستطيع إعالتنا، وكلما ذهبت لطلب المساعدة لأبنائي من الجمعيات الخيرية، أفاجأ بقولهم إن الأب موظف يستلم راتبا شهريا، وأنا لا أريد من حطام الدنيا شيئا فقط أتطلع لحياة كريمة لي وأبنائي وحمايتنا من هذا العنف الذي امتد لأكثر من 20 عاما ولم أعد احتمل ذلك».
حبيسة الحماية
ومن قضايا العنف ضد المرأة أيضا مطالبة مطلقة من داخل دار الحماية الاجتماعية في عسير «عكاظ» بإيصال صوتها للجهات المختصة لمعاينة حالتها المأساوية، حيث أمضت نحو خمس سنوات وهي تتنقل بين السجون ودور الحماية الاجتماعية دون أن ترتكب أي جريمة موجبة للتوقيف أو صدور حكم قضائي بتوقيفها.
وتروي المطلقة ف . م «35 عاما»، أنها تنقلت خلال خمسة أعوام من سجن لآخر، ومن دار حماية وعجزة وصحة نفسية لأخرى دون تهمة أو جناية، ما تسبب في تدهور حالتها الصحية والنفسية، مطالبة بتمكينها من رؤية ابنها البالغ من العمر 13 عاما، والذي لم تشاهده منذ أربعة أعوم، عقب طلاقها من زوجها الذي انتهى بها إلى دار الحماية الاجتماعية.
واستطردت في وصف معاناتها عندما اشتد بها الحنين لرؤية ابنها، أنها هربت من سجنها المنزلي في عسير إلى الرياض تستجدي طليقها لرؤية ابنها، فاستغل عاطفتها في التبليغ عنها، وألقي القبض عليها بعد أن تقدم والدها ببلاغ عن هروبها، فأودعت سجن النساء بالرياض لمدة 10 أشهر، فيما رفضت دار الحماية في الرياض استقبالها بعد انتهاء محكوميتها، ورفضت السماح لها برؤية ابنها، ما دعاها للذهاب إلى منزل زوجها مرة أخرى لمشاهدته، ولدى عودتها للدار قبض عليها على خلفية بلاغ مقدم ضدها من مديرة الدار، وإرسالها مخفورة إلى سجن النساء في عسير قبل أن يتم تحويلها لدار العجزة، ومنها لدار الحماية وما تزال بها منذ 3 أشهر.

من جانبه أكد المحامي والمستشار القانوني بندر العمودي أن المحاكم الجزائية تختص بالنظر في قضايا العنف الأسري، أما إذا تطور العنف ووصل إلى حد القتل فينعقد الاختصاص للمحكمة العامة، وقال إن الأحكام التي تصدر في مثل هذه القضايا هي أحكام تعزيرية يقدرها القاضي مطالبا بسن عقوبات واضحة ومحددة.

حقوق الإنسان تجهز حضانات في مقار فروعها للعناية بأطفال المنسوبات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894556.html

جدة - صالح الرويس
وجه الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان بتجهيز حضانات في مقار فروع الهيئة تعنى وتهتم بأطفال منسوبات فروعها.
وأقرت الهيئة ميزانية أول حضانة لفرعها بمنطقة مكة المكرمة، فيما ذكرت مصادر بأن معاليه شدد على أن تنشأ الحضانات وفق أعلى مستويات الأمان والجودة.
وذكرت مديرة المكتب النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة جواهر عبدالعزيز النهاري، بأن مشروع حضانات الأطفال جاء بناء على توجيه معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، وأشارت الى أن معاليه أبدى حرصه، بضمان حقوق الأطفال والأمهات منسوبات الهيئة، واشترط معايير عالية للحضانات، تضمن رعاية عالية المستوى وأمانا لأطفال منسوبات الهيئة.
وذكرت النهاري بأن مبادرة الهيئة باتزامها بإلحاق حضانات أطفال لمنسوباتها ضمن مقار فروعها، هو لبنة لحملة حقوقية ستقوم بها الهيئة، لدفع الجهات الخاصة والعامة لإتباع نفس النهج، مستهدفا ترسيخ الحقوق لجميع فئات المجتمع.

سفير أستراليا يهنئ المملكة بانضمامها إلى مجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/21/article894281.html

الرياض - واس
استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بالهيئة السفير الأسترالي لدى المملكة نيل هوكنز، وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان وسبل التعاون بين البلدين الصديقين، وفي مستهل اللقاء أعرب السفير الأسترالي عن تهنئته بمناسبة انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجلس حقوق الإنسان بعد فوزها في الانتخابات التي أجريت الشهر الماضي، منوهاً بالمنجزات الحضارية التي تشهدها المملكة والخطوات التطويرية الكبيرة في المجالات كافة وصدور الأنظمة الجديدة وانضمام المرأة إلى مجلس الشورى، واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان مع السفير الأسترالي أبرز تطورات حقوق الإنسان على جميع الأصعدة ودعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله- للهيئة ولبرامج حقوق الإنسان وسعيه إلى تنمية الإنسان وحماية حقوقه وتعزيزها، وما تحقق على أرض الواقع من تطورات ملموسة في مجال حقوق الإنسان خاصة صدور الأنظمة واللوائح الرامية لحفظ حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة وتوفير الحياة الكريمة، كما ناقش د.العيبان أوضاع الطلاب المبتعثين في أستراليا.

العيبان للسفير الأسترالي: برامج حقوق الإنسان مدعومة من خادم الحرمين

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/20/1028139

الرياض – واس
أشاد السفير الأسترالي لدى المملكة نيل هوكنز بالمنجزات الحضارية التي تشهدها البلاد، والخطوات التطويرية الكبيرة في المجالات كافة، وصدور الأنظمة الجديدة، وانضمام المرأة إلى مجلس الشورى. كما أعرب عن تهنئته بانضمام المملكة إلى مجلس حقوق الإنسان بعد فوزها في الانتخابات التي أجريت الشهر الماضي.

جاء ذلك لدى لقائه أمس رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان في مكتبه بالهيئة، حيث جرى بحث عدد من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان وسبل التعاون بين البلدين الصديقين.
واستعرض العيبان مع السفير الأسترالي أبرز تطورات حقوق الإنسان على جميع الأصعدة، ودعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للهيئة ولبرامج حقوق الإنسان، وسعيه إلى تنمية الإنسان وحماية حقوقه وتعزيزها، وما تحقق على أرض الواقع من تطورات ملموسة في مجال حقوق الإنسان، خاصة صدور الأنظمة واللوائح الرامية لحفظ حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة وتوفير الحياة الكريمة، كما ناقش أوضاع الطلاب المبتعثين في أستراليا.

السعودية تنجز خطة الجامعة العربية لـ التربية على حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البشاير الخميس 16 صفر 1435هـ - 19 ديسمبر 2013م
http://elbashayeronline.com/news-321266.html

الدمام- الشرق
أكدت المملكة نجاحها في تنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، التي أقرها مجلس الجامعة على مستوى القمة بدمشق عام 1429هـ، لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية ودعمها وتعزيزها، سواء على مستوى المنظومات التربوية والتعليمية، أو على مستوى باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية و القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.
وقال مدير عام التخطيط والسياسات بوزارة التربية والتعليم الأمين العام للجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور علي الألمعي، خلال الاجتماع الثامن لفريق الخبراء الحكوميين العرب المعنيين بمتابعة تنفيذ الخطة أمس الأول بالقاهرة، أن المملكة كانت في طليعة الدول التي شاركت ضمن فريق الخبراء العرب لإعداد الخطة ودعم تنفيذها، كما بادرت إلى تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذها الخطة التي تضم في عضويتها عشر جهات حكومية وهي وزارات الداخلية، الخارجية، التعليم العالي، العدل، الثقافة والإعلام، الشؤون الاجتماعية، العمل، الشؤون الإسلامية والتربية والتعليم، بالإضافة إلى هيئة حقوق الإنسان.
وأورد الألمعي أبرز الإنجازات التي حققتها المملكة للتربية على حقوق الإنسان، منها إدماج حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية من خلال بناء مصفوفة لمفاهيم حقوق الإنسان في المناهج وتطبيق مشروع قواعد تنظيم السلوك والمواظبة في التعليم العام، مع الاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها والتعريف بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ومن الإنجازات كذلك تعزيز التواصل والتكامل بين الجهات الحكومية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، ودعم النشاطات الصفية وغير الصفية التي تعزز دعم التربية على حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق ذوي الإعاقة.
كذلك رصد التقرير إنجازات هيئة حقوق الإنسان في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية الوعي بحقوقه، التي كفلها الإسلام بين أفراد المجتمع وتعزيزه، والسعي إلى تمكينهم منها من خلال التعريف بالأنظمة والإجراءات التي تحميها، وتفعيلها من خلال تهيئة بيئة العمل في جميع المجالات المحققة لذلك، والتنبيه إلى خطورة انتهاكاتها والتحذير منها، وتفعيل ما تضمنه النظام الأساسي للحكم والأنظمة المنبثقة منه.
ولفت التقرير إلى أن مجموع ما تم تنفيذه من البرامج في كل هدف من الأهداف الثلاثة الأولى للخطة في المملكة تراوح بين 20 و 23 برنامجاً مما يعكس حرص اللجنة الوطنية لمتابعة الخطة أن تتكامل برامجها مع ملاحظة الاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها في مجال التربية على حقوق الإنسان، وهو ما يتناسب مع طبيعة هذه البرامج التي تحتاج لمدة طويلة في الإعداد و التجهيز.

يذكر أن تنفيذ الخطة العربية بدأ من عام 2009م وحتى عام 2014م، عبر ثلاث مراحل المرحلة التمهيدية، وفيها تم التحضير والتخطيط الوطني القطاعي والمؤسساتي إعداد الترتيبات الإدارية اللازمة، ومرحلة التجريب والتعميم من خلال تجريب الوسائل والأدوات التربوية وغيرها، ومرحلة المتابعة والتقييم وهي عملية مستمرة تساير المرحلتين السابقتين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مقترح لربط معاشات الضمان بالتضخم وتوصيات على السياسة السكانية.. يناقشها الشورى غداً

إعادة تقويم مؤشرات قياس الفقر وتوزيع الدخل والبطالة والتعليم والثقافة والبيئة والطاقة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894487.html

الرياض عبدالسلام البلوي

حدد مجلس الشورى جلسة غد الاثنين موعداً لمناقشة تعديل المادة السادسة من نظام الضمان الاجتماعي وتوصية لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة بالموافقة ملاءمة دراسة المقترح المقدم من عضو مجلس الشورى السابق زين العابدين بري بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، وفي الفقرة الثانية من التعديل نص على ربط معاشات الضمان الاجتماعي بمعدل التضخم السنوي ارتفاعاً وانخفاضاً من أجل إبقاء القوة الشرائية لتلك المعاشات ثابتة.

العضو زين العابدين بري أكد في تقرير مقترحه أنه بناه على دراسة تفيد بان معاشات الضمان إن بقيت على مستواها الحالي ستنخفض قوتها الشرائية بمعدل يزيد على 25% خلال مدة الست سنوات بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، أي أن متوسط أسعار السلع الاستهلاكية سيرتفع بأكثر من 5% سنوياً، إضافة إلى الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية الأساسية والارتفاع الملحوظ في تكاليف السكن والمساكن، فإن ما قدرته الدراسة من انخفاض في القوة الشرائية لمعاش الضمان ليس بمستبعد.

من ناحية ثانية يناقش المجلس وبعد نحو 230 يوماً من تأجيله، يناقش تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن وثيقة السياسة السكانية للمملكة التي أوصت اللجنة بالموافقة عليها وطالبت باستخدام الهرم السكاني وتحليل احصائيات الأسر والأفراد بأبعادها الكمية والنوعية، شاملة السكان غير المواطنين والذين يقيمون إقامة دائمة، والتأكيد على استخدام الأسرة كوحدة القياس السكانية الأساسية، وإعادة تقويم مؤشرات القياس فيما يتعلق بالفقر وتوزيع الدخل والبطالة والتعليم والثقافة والبيئة والطاقة.

ويصوت مجلس الشورى خلال السابعة والستين التي يعقدها بعد غد الاثنين على التوصيات التي تقدمت بها لجنة النقل والاتصالات على التقرير السنوي لهيئة الاتصالات للعام المالي 331434 التي تطالب الهيئة بإكمال منظومة النطاق العريض باستخدام الألياف البصرية وإيصالها للمستفيدين، وتوفير آلية تضمن سرعة فسح أجهزة الاتصالات اللاسلكية فنياً من المنافذ والموانئ والمطارات، وضرورة قيام الجهات الحكومية بالتسجيل في خدمات المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويناقش المجلس تقارير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي 3214344، وتقرير الصندوق العقاري كما يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه تعديل القواعد الموحدة للترخيص لمكاتب اتصال اقتصادية وفنية في المملكة العربية السعودية.

وزير العمل: معدلات البطالة بين الشباب انخفضت بعد نطاقات إلى 6.1٪

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894667.html

الرياض - عبدالإله العشيوان

قال وزير العمل المهندس عادل محمد فقيه إن نسبة التوطين في المملكة تضاعفت بعد برنامج نطاقات حيث وصلت إلى 15.1% مقارنة ب7% قبل انطلاق البرنامج، حيث انخفض معدل البطالة لدى الرجال إلى 6.1% مقارنة ب7.4% قبل نطاقات، حيث تم توظيف أكثر من 723.352 سعوديا وسعودية في القطاع الخاص منذ اطلاقه. وبين وزير العمل في حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، إلى أن التغير في الأجور منذ إطلاق البرنامج، حيث انخفضت أعداد الحاصلين على أقل من 3000 ريال إلى 109.654 سعوديا مقارنة ب 356.807 قبل البرنامج، وأن الحاصلين على أكثر من 3000 ارتفعت أعدادهم 1.337.592 مقارنة ب 376.087 قبل انطلاق البرنامج. وأشار الفقيه أن نسبة المنشآت المتواجدة في النطاق الأخضر وصلت في بداية سنة 1435ه إلى 81% مقارنة ب40% في عام 1432ه، كما أشار إلى انخفاض في نسبة المنشآت المتواجدة في النطاق الأحمر إلى 6% مقارنة ب20% قبل انطلاق برنامج نطاقات.

تجمع "ديوان المراقبة" و"هيئة الرقابة والتحقيق" و"مكافحة الفساد"

ننتظر إعلان وزارة الرقابة والتحقيق..!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
www.alriyadh.com/2013/12/22/article894587.html&safe=on

جدة، تحقيق- سالم مريشيد

أكد عدد من المختصين والقانونيين على أهمية إنشاء وزارة للرقابة ومكافحة الفساد تضم جميع الهيئات الرقابية، على أن يتم تسميتها "وزارة الرقابة والتحقيق"، مشيرين إلى أن ذلك سيمنحها نوعاً من الشفافية وسيُوحد جهودها ويعطيها القدرة على أداء مهامها الوطنية بشكل أفضل، إلى جانب القضاء على الميزانيات المتعددة التي تحتاجها كل هيئة؛ مما يساعد في توفير موارد الدولة، عوضاً عن وجود العديد من الميزانيات لكل هيئة.

وسيُحقق دمج جميع الهيئات الرقابية (ديوان المراقبة، هيئة الرقابة والتحقيق، هيئة مكافحة الفساد) تحت مظلة واحدة أو وزارة الكثير من الإيجابيات، منها توحيد الإجراءات، وكذلك تنظيم العمل، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في مجال مكافحة الفساد، إلى جانب أن ذلك سيساهم في التقليل من الهدر المالي والإداري.

وعلى الرغم من أهمية إقرار وزارة تضم الجهات الرقابية، إلاّ أن هناك من يؤكد على أن تعدد الجهات الرقابية أمر مطلوب وصحي لمكافحة كل أشكال الفساد الإداري والمالي، ومعالجة الأخطاء، وأن الأمر لا يحتاج إلى وجود وزارة بقدر ما هو بحاجة إلى التنسيق بين عمل هذه الجهات، بحيث يوضع من له سابق خبرة وريادة في هذا المجال كقائد لبقية تلك الجهات؛ لأن الجهات الرقابية كلما تعددت كانت النتائج أفضل في مكافحة الفساد، وبالتالي فإن نتائجها ستكون بشكل أقوى، إلاّ أنه لابد من التنسيق، وأن تكون لكل هيئة صلاحيات واختصاصات واضحة، بحيث لا تتداخل صلاحياتها، وفي الوقت نفسه لا تترك الأعمال دون رقابة، أو تتقاذف الجهات الرقابية مهامها فيما بينها.

لائحة الاتهام

وأوضح "د.نايف الشريف" -أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز- أن لكل جهة رقابية وظيفتها وتخصصها وبرامجها، مضيفاً أن "هيئة التحقيق والإدعاء" –على سبيل المثال- تُمثل المجتمع فيما يتعلق بقضايا الفساد والإخلال بالوظيفة العامة، وبالتالي فهي من يحرك الدعاوى، بمعنى أنها هي "المُدعي"، مشيراً إلى أنه بعد أن تتوفر الأدلة فإنه يتم تحرير ما يُعرف بلائحة الاتهام، التي يتم تقديمها ضد المتهم "المُدعى عليه"، أما "ديوان المظالم" فهو جهة قضاء إداري يبت في الدعوى ويُصدر الحكم فيها.

وأشار إلى أن "هيئة مكافحة الفساد" -نزاهة- تُعد جهةً تساعد الهيئات الرقابية الأخرى في القضاء فيما يتعلق بالإخلال بالوظيفة العامة والفساد، مضيفاً أن دورها ينتهي عند تسليم ملف الاتهام إلى "هيئة الرقابة والتحقيق" و"الإدعاء العام"، موضحاً أنها لا تتم دعوتها في الحالة أمام "ديوان المظالم" باعتبارها عاملا مساعدا للجهات الرقابية، وقال:"لا أرى تداخلا بين الأجهزة الرقابية في الاختصاصات، فلكل جهة دور محدد في سبيل القضاء على الفساد وحماية النزاهة الوظيفية، وكل ما أرجوه أن يتم تدعيم هيئة مكافحة الفساد بالكوادر الوطنية المؤهلة ونشر الثقافة الحقوقية في المجتمع".

توحيد الجهود

وأكد "د.الشريف" على أنه لو وجدت وزارة للرقابة ومكافحة الفساد فإنه سيكون تحت مظلتها جميع الهيئات الرقابية، مشيراً إلى أن ذلك سيمنحها نوعاً من الشفافية وسيُوحد جهودها وسيعطيها القدرة على أداء مهامها الوطنية بشكل أفضل، إلى جانب القضاء على الميزانيات المتعددة التي تحتاجها كل هيئة؛ مما يساعد في توفير موارد الدولة، عوضاً عن وجود العديد من الميزانيات لكل هيئة.

ورأى "سليمان الجميعي" -محام- أن تعدد الجهات الرقابية أمر مطلوب وصحي لمكافحة كل أشكال الفساد الإداري والمالي، ومحاربة الأخطاء والفساد، مضيفاً أن الأمر لا يحتاج إلى وجود وزارة بقدر ما هو بحاجة إلى التنسيق بين عمل هذه الجهات، ووضع من له سابق خبرة وريادة في هذا المجال كقائد لبقية تلك الجهات؛ لأن الجهات الرقابية كلما تعددت كانت النتائج أفضل في مكافحة الفساد، وبالتالي فإن نتائجها ستكون بشكل أقوى، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب التنسيق، وأن تكون لكل هيئة صلاحيات واختصاصات واضحة، بحيث لا تتداخل صلاحياتها، وفي الوقت نفسه لا تترك الأعمال دون رقابة، أو تتقاذف الجهات الرقابية مهامها فيما بينها.

خريجو القانون

وبيّن "الجميعي" أن "هيئة الرقابة" و"هيئة التحقيق والإدعاء العام" أسستا على قوانين واضحة ومحددة، مضيفاً أنه تم إنشاء هيئة الرقابة بناء على ما وصل إليه القانون الرقابي في العالم، مضيفاً أننا بدأنا من حيث انتهى الآخرون في هذا المجال، موضحاً أنها استعانت منذ بدايتها وحتى فترة قريبة من الزمن بخبرات أجنبية لتطوير أدائها، مشيراً إلى أنه تمت إحالة جزء من صلاحياتها فيما يتعلق بالتحقيق وإقامة الدعاوى إلى جهة رقابية أخرى. ودعا أن يتولى العمل فيها خريجو "القانون" وليس خريجي "الشريعة"، لافتاً إلى أن خريجي "الشريعة" ليسوا مؤهلين لتولي مهام عمل يتعلق بالقانون، مشدداً على ضرورة أن تعطى لهيئة مكافحة الفساد "نزاهة" صلاحيات أكبر، وأن تُدعم بالكوادر القادرة على تغطية كل جوانب الفساد في الأعمال والمشروعات؛ لكي تُحقق الهيئة الهدف المطلوب من إنشائها.

رقابة شعبية

ولفت "د.أنور عشقي" -متخصص في الدراسات الإستراتيجية- إلى أن الجهات الرقابية متنوعة في تخصصاتها، مشيراً إلى أن "ديوان المراقبة العامة" -مثلاً- مسؤول عن الجوانب المالية، و"هيئة الرقابة والتحقيق" معنية بمراقبة سير العمل الإداري لمنع الفساد، و"المباحث الإدارية" مسؤولة عن حوادث الرشوة في القطاع العام والخاص، و"هيئة مكافحة

الفساد" مسؤولة عن الفساد بكل أنواعه، مبيناً أنها تعد أجهزة رقابية حكومية إلاّ "هيئة مكافحة الفساد" فإنها حكومية ووطنية في آن معاً.
وأضاف أننا بتنا نشهد وجود رقابة شعبية، وهذه الرقابة ميدانها الصحافة والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، موضحاً أن الرقابة الشعبية تعد من أرقى الديموقراطيات في "المملكة"، كما أنها تكشف الأخطاء وتساعد الأجهزة الرقابية الرسمية في اكتشافها والوصول إليها، مشدداً على أهمية أن يكون بين الأجهزة الرقابية تنسيق وتعاون؛ لكي لا يكون هناك تكرار أو اتكالية ناتجة عن اعتماد كل جهة على الأخرى؛ مما يؤثر سلباً على أدائها، مشيراً إلى أن وجود هذه الهيئات الرقابية مهم بعد أن ضعف الوازع الديني لدى بعض فئات المجتمع؛ الأمر الذي نتج عنه كثرة الفساد الإداري والمالي.

إعادة هيكلة

وأشار "د.عشقي" إلى أن الهيئات الرقابية يمكن أن تُجمع؛ إذا كان هناك مصلحة في ذلك، بيد أن المُتعارف عليه في جميع دول العالم أن مثل هذه الهيئات المنوط بها مراقبة الفساد تتميز باستقلاليتها، مبيناً أن الأولى هو الاهتمام بالتنسيق والتعاون فيما بينها وترك المجال لكل جهة لتعمل وفق صلاحياتها وتنفذ دورها المطلوب منها بعد أن تعددت أشكال الفساد وزادت معدلاتها بشكل كبير. ودعا "ماجد قاروب" -محام- إلى إعادة هيكلة الهيئات الرقابية؛ من أجل القضاء على التداخل الكبير في أعمالها، بحيث تكون الأولى للمراقبة العامة، بينما تكون الأخرى للرقابة على أعمال الإدارات الحكومية لجهة القرارات المالية والإدارية والمال العام، وبالتالي تُحيل ما لديها من شبهات إلى جهاز آخر.

توحيد إجراءات

ورأى "هشام حنبولي" -محام- أن دمج جميع الهيئات الرقابية تحت مظلة واحدة، سواء كانت وزارة أو مصلحة سيكون فيه الكثير من الإيجابيات، ومن ذلك توحيد الإجراءات، إلى جانب أن العمل والأداء سيكون بشكل أفضل وأدق، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في مجال مكافحة الفساد والقضاء عليه في كل المجالات، مضيفاً أن دمج هذه الهيئات سيساهم في التقليل من الهدر المالي والإداري، ويساعد في توحيد الجهود والتعاون بشكل كبير وبدقة أكبر وأكثر فاعلية، شريطة أن تُدعم هذه الهيئات بالمزيد من الكوادر الوطنية المؤهلة والمخلصة.

•المظالم" يؤيد حكماً بتبرئة عضو هيئة من6 تهم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663816.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

أيد ديوان المظالم حكم المحكمة الادارية في المدينة المنورة بتبرئة عضو بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ست تهم وجهتها له إدارته وكفت يده عن العمل بموجبها.

وأكد الحكم المميز من محكمة الاستئناف في ديوان المظالم خلو ساحة العضو من هذه التهم، وبالتالي تم إلغاء قرارات رئاسة الهيئة ضده، وهو ما اعتبره العضو انتصارا للعدالة وتأكيدا لاستقلالية القضاء السعودي ونزاهته.

وقال «خلال هذه القضية تم تأخير ترقيتي لمدة سنة، فضلا عما واجهني من متاعب نفسية واجتماعية، وكلي أمل في الرئيس العام الشيخ الدكتور عبداللطيف آل الشيخ بأن ينصفني بسرعة عودتي الى العمل، وصرف مستحقاتي بأثر رجعي».

وكان العضو (تحتفظ «عكاظ» باسمه) قد تظلم في شكواه من اتهام رئاسة الهيئة له برفض العمل وعدم الامتثال للتوجيهات الصادره من رؤسائه وافتعال المشاكل مع زملائه، وإساءته للعمل واستغلال الوظيفة، فضلا عن شكوى مواطن ضده، بالاضافة الى شكوى صادرة للرئاسة من نظام ساهر الامر الذي جعلهم يكفون يده عن العمل.

واستمعت المحكمة إلى رد رئاسة الهيئة من خلال ممثلها نايف بن محمد الذي قال إن المدعي رفض العمل في مركز البقيع ولم يمتثل للتوجيهات الصادرة اليه من رؤسائه، إضافة الى مشاكله بين زملائه وتلفظه عليهم، بجانب ورود شكوى من المواطن محمد الحربي ومدير مشروع ضبط المخالفات المرورية آليا ضده، لذلك تم كف يده عن العمل وتم التحقيق معه وأحيل إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

وانتهت المحكمة إلى الحكم لصالح عضو الهيئة، وهو ما أيدته محكمة الاستئناف في ديوان المظالم.

نسبة "المستأجرة" بعد عامين .. الحماد رئيس تطوير المباني 15 % المدرسية لـ "عكاظ":

سحب 189 مشروعا متعثرا واستبعاد عروض أقل سعرا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663843.htm

عبدالله عبيدالله الغامدي (الرياض)

كشف الرئيس التنفيذي لشركة تطوير المباني المهندس فهد الحماد عن خطة لخفض عدد المباني المدرسية المستأجرة من 20 % هذا العام، إلى 15 % خلال عامين، مؤكدا قدرة وزارة التربية والتعليم على بناء مبنى حكومي بدلا من مبنى مستأجر بشكل فوري متى ما توفرت له الأرض.

وأوضح المهندس الحماد لـ «عكاظ» أن وزارة التربية أنجزت (3720) مشروعا خلال الخمس سنوات الماضية استفاد منها ما يزيد على مليون وسبعمائة ألف طالب وطالبة وبمعدل 33 % من إجمالي الطالبات والطلاب، مشيرا إلى أن عدد المشاريع الجاري تنفيذها يبلغ 2260 مشروعا مدرسيا.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة تطوير المباني على معالجة 70 % من المشاريع المتعثرة فيما تم سحب 76 مشروعا من المقاولين المتعثرين ويجري العمل على سحب 113 مشروعا متعثرا.

• كم يبلغ عدد المشاريع الجاري تنفيذها، والمتوقع استلامها مع نهاية ميزانية العام الجاري؟

•• تستمر الوزارة بتفعيل الخطة الوطنية للاستغناء عن المباني المستأجرة واستبدالها بمبان حكومية فلدى وزارة التربية والتعليم ما يقارب (2260) مشروعاً مدرسيا للبنين والبنات تحت التنفيذ من المقرر أن ينتقل إليها (2859) مدرسة منها (1484) مدرسة مستأجرة، ومن المتوقع أن يستفيد منها 4892000 طالب وطالبة وسترتفع بذلك نسبة المباني الحكومية إلى ما يقارب 87 % من إجمالي المباني المدرسية للبنين والبنات لتقترب الوزارة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية للتخلص من المباني المستأجرة، كما يتم برمجة المتبقي من المدارس المستأجرة التي تتوفر لها الأراضي ويزيد أعداد طلابها وطالباتها عن (50) لتشغل جميعها مباني مدرسية حكومية وتم طرح ما يزيد عن (561) مشروعا جديدا ستكون بديلة لعدد (673) مدرسة منها (479) مدرسة مستأجرة للمقاولين الوطنيين وجار ترسيتها وتوقيع عقود ما تم إجازته من وزارة المالية للبدء بتنفيذها فور استلام مواقعها وأغلبها بديل للمدارس المستأجرة ويبلغ عدد المشاريع المتوقع استلامها حتى نهاية العام ما يقارب 520 مبنى مدرسيا جديدا.

استلام 520 مشروعا

• كم يبلغ عدد المباني المستأجرة التي سيتم الاستغناء عنها العام الدراسي القادم؟

•• عملت الوزارة على تطوير آليات لإدارة المشاريع ووضعت خطة لاستلام 520 مشروعا مدرسيا جديدا للبنين والبنات من المقرر أن تنتقل إليها 680 مدرسة منها 390 مدرسة مستأجرة إضافة لـ 79 مدرسة محدثة و 32 مدرسة تم استبدالها لعدم صلاحيتها للعملية التعليمية إضافة لـ 179 مدرسة تم فصل مراحلها عن مبان قائمة للحد من زيادة الكثافة الطلابية بالمدارس القائمة، وذلك ضمن الخطة الوطنية للاستغناء عن المباني المدرسية المستأجرة.

• وكم بلغت نسبة الإنجاز في المشاريع خلال الخمس سنوات الماضية؟

•• خلال الخمس سنوات الماضية أنجزت الوزارة (3720) مشروعا استفاد منها ما يزيد عن مليون وسبعمائة ألف طالب وطالبة وبمعدل 33 % من إجمالي الطالبات والطلاب.

• متى يتوقع الوصول لأدنى نسبة من المباني المستأجرة والتخلص منها نهائيا؟
تم خفض نسبة المباني المستأجرة من (41 %) في عام 1430هـ لتصل إلى (20 %) هذا العام ومن المقرر أن تنخفض إلى (15 %) خلال العامين القادمين، وضمن الخطة الوطنية للتخلص من المباني المدرسية المستأجرة أصبح لدى الوزارة القدرة على تنفيذ مبنى حكومي لكل مدرسة مستأجرة يتوفر لها أرض وفورا وهذا إنجاز ضخم للوزارة ما كان ليتحقق إلا بالجهود المخلصة لسمو وزير التربية والتعليم ونوابه والدعم الذي يلقاه قطاع التعليم من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظه الله، وبمشيئة الله تعالى سوف تؤتي تلك الخطة ثمارها ولاسيما أن حكومتنا الرشيدة حريصة على دعم قطاع التعليم الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال القادمة.

سحب المشاريع

• إلى أي مدى تمت معالجة المشاريع المتعثرة، وكم عدد ما تم سحبه من المقاولين؟
•• تسعى الوزارة جاهدة للاستفادة من المشاريع الجاري تنفيذها حاليا للإسراع بتنفيذ خطة الوزارة الشاملة للتخلص من المباني المدرسية المستأجرة وكما هو معلوم فالوزارة تقوم بتنفيذ مشاريعها بكافة المدن والقرى والهجر باختلاف طبيعة تضاريسها وأماكنها إلا أن بعض تلك المشاريع تواجه بعض الصعوبات في الاستفادة منها بنهاية مدد عقودها ومنها ظهور معوقات أثناء التنفيذ لا دخل للمقاول بها كوجود مشاكل بالتربة أو خطوط للكهرباء والمياه والهاتف أو وجود نزاع على الأرض التي سينفذ عليها المشروع وتلك المعوقات تكثف الوزارة جهودها لحلها بأسرع وقت ممكن للاستفادة منها أما المشاريع التي يتأخر مقاولوها عن تنفيذها طبقا للبرامج الزمنية الموضوعة فتلك المشاريع يتم التعامل معها من خلال وحدة حصر ودراسة المشاريع المتعثرة بوكالة الوزارة للمباني والتي تقوم بتصحيح مسار تلك المشاريع وتعد لبرامجها الزمنية للاستفادة منها طبقا للمواعيد المحددة بتلك البرامج وتتم المتابعة المكثفة لها لسرعة استلامها، كما وضعت آليات جديدة للحد من تعثر المشاريع أثمرت عن إنهاء تعثر ما يقارب (70%) منها، أما في حالة عدم تجاوب المقاولين المتعثرين لتكثيف العمالة والتنفيذ طبقا لعقودهم فيعد ذلك إخلالا من بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية مما ينتج عنه سحب تلك الأعمال بعد توجيه الإنذارات النظامية، حيث يذكر أنه صدرت قرارات بسحب (76) مشروعا وجار استكمال إجراءات سحب (113) مشروعا، وتقوم الوزارة باستكمال تلك المشاريع من خلال مقاولين متميزين لضمان سرعة الاستفادة منها كما تقوم الوزارة حاليا بدراسة العديد من المقترحات لضمان أن تتم ترسية مشاريعها على المقاولين المتميزين دون حرمان صغار المقاولين من العمل بتلك المشاريع، حيث تقوم الوزارة حاليا بطرح مشاريعها في مجموعات يراعي فيها التوزيع الجغرافي المناسب ويشترط على المتقدم قبول تنفيذ المجموعة متكاملة وبهذا تضمن الوزارة أن لا يقل مستوى تصنيف المقاول عن الدرجة الثانية في مجال الإنشاءات ويمكن لصغار المقاولين العمل بتلك المشاريع من خلال المقاولين المقتدرين وتحت إشرافهم وتظل المسؤولية أمام الوزارة لكبار المقاولين إضافة للتوصية للجان فحص العروض بالوزارة باستبعاد أي عرض من العروض من المنافسة حتى لو كان أقل العروض سعراً، إذا تبين أن لدى صاحب العرض عدد كبير من المشاريع بالوزارة ويعنى ذلك أن حجم التزامات المقاول التعاقدية قد أصبح مرتفعاً على نحو يفوق قدراته المالية أو الفنية بما يؤثر على تنفيذه لالتزاماته التعاقدية.

صالات وملاعب

• كم عدد الصالات متعددة الأغراض والملاعب العشبية التي تم تنفيذها بالمدارس خلال الخمس سنوات الماضية، ومتى يتوقع اكتمالها في جميع المدارس؟
•• خلال الخمس سنوات الماضية أنجزت الوزارة (2200) صالة وملعبا عشبيا للمباني المدرسية القائمة وتتوفر بها مساحة للتنفيذ كما تم إدراجها بكافة المشاريع الجديدة التي يتوفر بها مساحة للتنفيذ منذ أكثر من خمس سنوات وتسعى الوزارة خلال الخمس سنوات القادمة لتوفيرها بكافة المباني القائمة وتتوفر لها مساحة للتنفيذ.
• ما أبرز ما تحقق في برنامج الترميم والتأهيل والصيانة خلال العام الحالي؟
•• أعمال الترميم والتأهيل والصيانة تتم برمجتها وفقاً لخطة سنوية تضعها الوزارة بالتنسيق مع إدارات التربية والتعليم ويراعى تنفيذها خلال فترة العطلة الصيفية، وأغلب تلك العمال يتم الانتهاء منها قبل بداية العام الدراسي وقد تم ترميم وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لأكثر من 1200 مبنى مدرسي خلال هذا العام وكذلك تنفيذ برنامج الصيانة لكافة المباني المدرسية قبل بدايات كل عام دراسي.
• ما الإجراءات المتخذة لمعالجة شح الأراضي وما تملكته الوزارة خلال العام الحالي؟
•• يتم التنسيق بين كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية لدراسة تطوير الآلية المستخدمة حاليا لتكفل قيام وزارة التربية والتعليم بتوفير ما تحتاجه من أراض لازمة لاستبدال المباني المدرسية المستأجرة بمبان حكومية تلائم تطور العملية التعليمية، وتسعى الوزارة جاهدة لشراء أراضي المرافق التعليمية في المدن الرئيسية والتي يملكها القطاع الخاص حيث إن معظم أراضي المرافق التعليمية ذات الأولوية في الأحياء السكنية والمجاورة للمدارس المستأجرة المتبقية وذات

الكثافة الطلابية العالية جدا لا تملكها الوزارة حتى الآن، وهناك خطة ولجان للإسراع في شراء تلك الأراضي وكذلك تسعى لنزع ملكيات المواقع التي تحتاجها لتنفيذ المشاريع البديلة للمدارس المستأجرة ولا تتوفر بها مرافق تعليمية أو أراض فضاء يمكن شراؤها.
كما تسعى الوزارة لرفع النسبة النظامية للمرافق التعليمية المحددة بالمخططات الخاصة وإدراج المرافق التعليمية من ضمن النسبة المجانية.

التصحيح يخفض النطاق الأحمر في المنشآت 300%

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663852.htm

عدنان الشبراوي، عبدالرحمن المصباحي (جدة)
أعلن وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه عن رصد تغير في الأجور، منذ إطلاق برنامج «نطاقات» عام 1432 هـ إلى 1435 هـ.
وأوضح الوزير عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس من خلال رسوم بيانية أعدتها الوزارة أن برنامج «نطاقات» بلغ فيه عدد المسجلين براتب أقل من ثلاثة آلاف ريال نحو 356807 موظفين عام 1432 هـ، في حين انخفض العدد بعد إطلاق البرنامج 1435 هـ إلى 109654، في حين كان عدد من يحصلون على راتب أكثر من 3 آلاف ريال قبل إطلاق البرنامج 376087، وارتفع العدد أكثر من ثلاثة أضعاف بعد تطبيق البرنامج إلى 1337592 موظفا في القطاع الخاص.
وأضاف: أن منشآت القطاع الخاص في «نطاقات» قفزت في النطاق الأخضر من 40في المئة إلى 81 في المئة في محرم 1435 ه كأعلى نسبة في حين بلغت نسبة النطاق الأصفر 7 في المئة والنطاق الأحمر 6في المئة، والنطاق البلاتيني 6 في المئة، انخفاضا لما كانت عليه قبل عامين بنسب تتراوح من 200إلى300 في المئة . وكشف وزير العمل أن عدد السعوديين الذين تم توظيفهم في القطاع الخاص بلغ 723352 موظفا وموظفة؛ وذلك خلال عامين فقط. ويبلغ حاليا عدد السعوديين في القطاع الخاص 1447246 مواطنا ومواطنة، في حين كان العدد قبل عامين 723894 موظفا وموظفة، حيث تضاعف التوطين من 7في المئة قبل نطاقات إلى 15.1 في المئة بعد تطبيق برنامج نطاقات .
وقال الوزير فقيه «إن وزارة العمل ستطلق رسميا بوابة «معا» الإلكترونية لمشاركة المجتمع في مبادرات سوق العمل، وصناعة القرارات قبل اعتمادها. وأوضح أن بوابة «معا» تضيف مرونة فكرية متناغمة بين المواطن، والوزارة، والمؤسسات الشقيقة لصيغة قرار مناسب لجميع الأطراف وتفتح باب المشاركة المجتمعية عند صناعة أي قرار، لتوحيد الرؤى والأهداف ما بين الوزارة والعموم فضلا عن أن بوابة «معا» ترصد كافة المرئيات والمقترحات المرسلة من المواطنين والمقيمين بخصوص مسودات القرارات التي تعلنها وزارة العمل قبل اعتمادها، مشيرا إلى أن بوابة «معا» الإلكترونية ستفتح باب النقاشات وتبادل الآراء لتكون هناك مشاركة متفقة في تحسين القرارات.
وشدد فقيه على أن وزارة العمل تسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر الملاحظات والمقترحات لمعالجتها والاستفادة منها في التطوير.

ابنة المطرفي عمرها 8 سنوات ولم تر والدها

ذوو المعتقلين في العراق لـ "عكاظ": ننتظر عودتهم إلى حضن الوطن قريبا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663820.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

قال عدد من أهالي السجناء السعوديين في العراق لـ«عكاظ» إنهم ينتظرون عودة أبنائهم في أقرب وقت ممكن، ويترقبون تحركا واسعا وسريعا من قبل الوزارات المعنية (الخارجية، الداخلية، والعدل) لاسيما بعد صدور مرسوم رئاسي من مجلس الوزراء العراقي بالعفو عنهم.

ففي هذا السياق، أوضحت زوجة سعيد بن علي المطرفي المعتقل في سجن سوسة، أن زوجها اتصل عليها ليطمئن على ابنته التي لم يشاهدها منذ ولادتها قبل أكثر من ثمان سنوات، مضيفة أن الدكتور حمد الهاجري نائب السفير السعودي في لبنان، أكد لها أنه التقاه وزملاءه في سجن سوسة بإقليم كردستان قبل أكثر من ثلاثة أشهر واطمأن على أحوالهم، ووعدهم بالعودة إلى أرض الوطن قريبا.

وطالبت زوجة السجين المطرفي الجهات المسؤولة بزيادة التحرك وقالت «نحن على يقين من حرص القيادة على طي هذا الملف بأسرع ما يمكن، وقد لمسنا خلال العامين الأخيرين تحركا كبيرا، ونطمع في تعزيز هذا الاهتمام من قبل الجهات المعنية بما يعجل بإنهاء معاناة زوجي وجميع السجناء السعوديين في العراق».

أما عبدالله التمياط شقيق المعتقل زيد راكان التمياط، وعبدالعزيز القحطاني ابن عم المعتقل وليد عايض القحطاني، ومحمد البقمي شقيق المعتقل ماجد البقمي، ومشاري مسلم شقيق المعتقل شادي مسلم، فيقولون «نقدر اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين والتحرك الذي شهده ملف المعتقلين السعوديين في العراق خلال العام المنصرم، ونتمنى أن يعود ابننا وزملاؤه إلى حضن الوطن سريعا».

كما تحدث لـ«عكاظ» عدد من أهالي السجناء بدر عوفان الشمري، بتال عميش الحربي، وناصر مبارك الدوسري، مؤملين سرعة عودة أبنائهم وإغلاق هذا الملف نهائيا، خاصة أن الأخبار تشير إلى تجميعهم حاليا في سجن واحد وإصدار جوازات مرور لهم عقب صدور عفو رئاسي عراقي عنهم.

جمعية حماية المستهلك

للمرة الأولى.. شكاوى المستهلكين أمام المحاكم الشرعية

المصدر: جريدة الحياة الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584748

الرياض - ظافر الشعلان

تعتزم جمعية حماية المستهلك رفع شكاوى تلقتها من متضررين إلى المحاكم الشرعية للفصل فيها، وهو ما يعتبر سابقة في تاريخ الجمعية. وأكد مصدر في الجمعية لـ«الحياة» أنها سبق أن منحت مهلة للأطراف المدعى عليها لحل هذه الشكاوى التي تلقتها من متضررين، لكنها لم تستجب، لهذا اضطرت إلى رفعها للمحاكم الشرعية. وأوضح أن عدد هذه الشكاوى خمس. منها للمرة الأولى خطأ طبي تعرض له شخص من أحد القطاعات الصحية الخاصة.

وفي ما يتعلق بعدد الشكاوى والاستفسارات التي تلقتها الجمعية، أكد المصدر أن الجمعية استقبلت 20 ألف شكوى واستفسار، تم إنهاء الخلاف في 70 في المئة منها ودياً، من دون تصعيد من طريق لجان الجمعية.

وقال إن 20 في المئة من هذه الشكاوى لا تزال قيد الدرس لدى اللجنة القانونية، فيما سيتم تحويل 10 في المئة منها إلى الجهات المختصة للبت فيها. وكشف عن أن الجمعية فتحت أبوابها للمتضررين من التدخين، إذ تعتزم رفع شكاوى ضد شركات التبغ لمن تقدم إليها متضرراً، ووصل به الأمر إلى الإصابة بمرض عضال مثل السرطان ونحوه، لافتاً إلى أن الأمر نفسه ينطبق على الأخطاء الطبية التي بدأت الجمعية استقبال ضحاياها.

يذكر أن جمعية حماية المستهلك تأسست في 1428هـ، بعد موافقة مجلس الوزراء السعودي على قيامها. وأقر مجلس الوزراء التنظيم الخاص بالجمعية في 1429هـ. ويقول مؤسسوها إن فكرة الجمعية ظلت تراودهم منذ 1419هـ.

• العدل": تعيين أكثر من 150 قاضياً سنوياً... وتدريب أكثر من 1000 قاضٍ وكاتب عدل

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584418

جدة - معاذ العمري

أفصحت وزارة العدل عن تعيينها لأكثر من 150 قاضياً سنوياً، وتدريب أكثر من 1000 قاض، كاتب عدل، ومعاون قضائي وإداري أخيراً، موضحة أن تعيين القضاة وتدريبهم يأتي لتذليل العقبات والمشكلات التي تواجه الناس أثناء إجراءات التقاضي، إضافة إلى تنفيذ مشاريع مباني المحاكم الجديدة.

وأوضح مستشار وزير العدل الدكتور عبدالله السعدان أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء نتج منه إصدار 12 قانوناً أخيراً، إضافة إلى الكثير من المشاريع التي تعنى بتطوير القضاء، مشيراً إلى أن وزارة العدل تعكف حالياً على تنفيذ مبان للمحاكم الجديدة في المناطق كافة.
وبيّن خلال لقائه لجنة المحامين في غرفة تجارة جدة أخيراً، أن وزارة العدل تعيّن أكثر من 150 قاضياً سنوياً، إضافة إلى تدريبها لأكثر من 1000 قاض وكاتب عدل ومعاون قضائي وإداري، في مناطق المملكة ومحاكمها كافة، منوّهاً بأن الوزارة تعنى بتطوير العمل القضائي في السعودية، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء.
يذكر أن عدد القضايا التي نظرتها محكمة الاستئناف في منطقة الرياض بلغ 10 آلاف قضية خلال العام الماضي 1434هـ، إذ تنوعت قضاياها بين القضايا الانهائية والحقوقية والجنائية، مبينة أن القضايا الجنائية تصدرت أعمال المحكمة بعدد 5781 قضية، تلتها القضايا الحقوقية بعدد 2619قضية، ثم القضايا الانهائية بعدد 1600قضية.
وأوضح تقرير صادر من وزارة العدل (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) أن محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض تنظر الأحكام الابتدائية من قضاة المحاكم سواء العامة أم الجزائية داخل مدينة الرياض ومنطقة الرياض، ويعمل قضاة الاستئناف بدراسة القضايا بعدها ليتم التصديق عليها أو الملاحظة أو نقض الأحكام، مشيرة إلى أنه بدأ تفعيل عمل محاكم الاستئناف عام 1432هـ إذ تضم المملكة 11 محكمة استئناف يعمل بها 416 قاضي استئناف.

الغيث: "تكافؤ النسب" أحد بنود قانون الأحوال الشخصية المعروض على الشورى

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/20/1028068

الدمام – ياسمين آل محمود
كشف عضو مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث لـ«الشرق» أن قانون الأحوال الشخصية المختص بتنظيم العلاقات الأسرية وحفظ حقوق المرأة والطفل والمطروح حاليا على طاولة مجلس الشورى يتضمن قضية تكافؤ النسب، بالإضافة إلى إبرام عقود زواج القاصرات والولاية في النكاح. وذكر أن هذا الأمر جاء بتوصيات من عدة جهات ومنها برنامج الأمان الأسري، لافتا إلى أنه وبعد الانتهاء من دراسة مشروع القانون سيتم تحويله للاطلاع والتصويت.
وعن تطبيق قرار مجلس دول التعاون الخليجي الموحد لمحاكم الأسرة الذي أقره مجلس الوزراء الأسبوع الماضي قال الغيث إن القانون استرشادي وليس الزاميا، ويتم اللجوء إليه وقت الحاجة ويمكن للمدعي الاستعانة به على سبيل الاستقواء عند المطالبة بالحق في المحاكم، بالإشارة إلى رقم المادة المذكورة في قانون الأحوال الشخصية، مضيفا أنه يعتبره خطوة أولية تحضيرية واعتبارها تمهيدا للدول والمجتمعات حول هذا النظام وجمع الملاحظات ومراجعتها بعد 4 سنوات قد تصل إلى حد الإلزام.
وقال الغيث إن القانون يسعى إلى التوعية القانونية للمواطنين بحقوقهم حتى وأن لن يصلوا إليها لاختلاف الاجتهادات بين الدول أو القضاة، بالإضافة إلى تغيير الصورة النمطية والانطباع العام عن الأحكام الشرعية والقضائية، ويمكن الاستعانة بها على سبيل تعزيز الموقف ولكنها لا تعتبر حاسمة كما لو كانت قانونا مُلزما، وأكد الغيث أن هذا القرار تمت مراجعته من قبل الجهات التشريعية في الدول الست قبل أن تتم الموافقة عليه لذلك لا يمكن القول إن وجوده مثل عدمه.

سجينات .. رغم أنوفهن!

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/20/1027783

الدمام – الشرق

نشطت في الآونة الأخيرة، الدعوة إلى تخصيص دور للسجينات المفرج عنهن، تكون تحت رعاية الدولة لإيوائهن وتوفير الحماية الاجتماعية لهن بعد انقضاء فترة العقوبة. واستندت تلك الدعاوى إلى تبريرين رئيسين: الأول يتمثل في رفض بعض أولياء أمور السجينات استقبالهن بعد انقضاء فترة العقوبة أو رفضهم إخراجهن من السجون بعد انقضاء مدتهن ما يبقيهن في السجون رغم أنوفهن، لعدم إلزام النظام أسرهن باستلامهن، خاصة إذا تبرأ ولي الأمر من السجينة، وبالتالي تبقى السجينة رهن انتظار عدول وليها عن موقفه، أما المبرر الآخر فيتمثل في تخوف بعض السجينات من أسرهن حال مغادرتهن السجون، إذ يخشين التعرض للإيذاء أو الاضطهاد من أسرهن. وفي كلتا الحالتين ثمة حالة من الجمود تشعر المفرج عنها بالضياع، وتجسد فكرة الاغتراب عن المجتمع.

ماذا قالت الأنظمة؟

ورغم أن هذه الحالات موجودة، فإن المديرية العامة للسجون أكدت في تصريح على لسان ناطقها الإعلامي أن هذه الفئة من المفرج عنهن لا تشكل أكثر من 1% مبيناً أن إدارة السجن تحاول بشكل متكرر إقناع أسر النزيلات بتقبلهن واستلامهن. ولكن تبقى المسألة ودية وغير محكومة بنظام يلزم أولياء أمورهن بذلك، وهو ما ساهم في تكوُّن هذه الحالة. وتنص المادة السابعة من نظام السجن والتوقيف على أنه «...لا يجوز أن يبقى المسجون أو الموقوف في السجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة المحددة بأمر إيداعه» . كما نصت المادة 21 من النظام نفسه على أنه «لا يجوز أن يؤخر الإجراء الإداري الإفراج عن المسجون أو الموقوف في الوقت المحدد». ونصت المادة 24 من النظام على أنه «يفرج عن المسجون أو الموقوف قبل ظهر اليوم التالي لانقضاء العقوبة أو مدة الإيقاف وذلك ما لم يصدر عفو عام عن الجريمة أو العقوبة أو جزء منها فيتم الإفراج عن المسجون والموقوف في الوقت المحدد بقرار العفو».

بين «تراحم» و «الاجتماعية»

وتثير قضية بقاء السجينات في السجون رغم إرادتهن أو بضغط من ظروفهن الاجتماعية نقاشاً مجتمعياً محوره حقوق هذه الفئة. فرغم الجهود التي تبذلها المديرية العامة للسجون في إصلاح السجينات وتأهيلهن لممارسة حياة كريمة بعد المغادرة، واهتمامها بتنظيم فعاليات عديدة لتأهيل المجتمع لتقبلهن، فإن بقاء هذه الحالة القانونية التي تشترط موافقة ولي الأمر على تسلم السجينة المفرج عنها حتى يتسنى لها مغادرة السجن تكاد تعصف بهذه الجهود.

وتقع مهمة رعاية هؤلاء السجينات، عملياً، على عاتق اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم «تراحم» التي يمكن أن تستفيد من الإمكانيات اللوجستية لوزارة الشؤون الاجتماعية من خلال ما لديها من دور للرعاية. حيث تختص مؤسسات رعاية الفتيات اللاتي لا تزيد أعمارهن عن 30 سنة ممن يصدر بحقهن أمر بالتوقيف أو الحبس، ويراعى لمن هن دون الخامسة عشرة أن يمضين فترة التوقيف أو الحبس في قسم خاص بهن داخل المؤسسة. وتوجد أربع مؤسسات من هذا النوع في الرياض ومكة المكرمة والأحساء وأبها. ووفقاً للتقرير الإحصائي لوزارة الشؤون الاجتماعية عن العام 1432/1433هـ فإن عدد المستفيدات من هذه المؤسسات بلغ 1521 بزيادة 299 نزيلا مقارنة بالعام السابق عليه. والتحق بتلك المؤسسات في عام 1434/33 فقط نحو 1312 نزيلة ليصل إجمالي النزيلات بها في ذلك العام 1521، طوي قيد 1325 منهن، وبقي حتى الآن 196 نزيلة، 81 منهن في عسير، و 63 منهن في الرياض، و 35 في مكة المكرم، و17 في المنطقة الشرقية.

إحصاءات غائبة

لكن لم يعرف عدد نزيلات السجون لمن هن فوق 30 عاماً . وباستثناء النسبة التي أعلن عنها الناطق الإعلامي للسجون فإنه لا تتوفر معلومات حديثة عن أعداد النزيلات ولا المفرج عنهن، والمتاح في موقع المديرية على الإنترنت هي احصائيات تعود إلى العام 1431هـ، وبالتالي لا تبدو الصورة واضحة بشأن أعدادهن، وكذلك بالنسبة لمن لم يغادرن السجون بسبب رفض أوليائهن استلامهن أو مغادرتهن.

أسباب منطقية

ويمكن إلى حد ما تفهم الأسباب التي تدفع الأهل إلى التبرؤ من فتياتهن المتورطات في جرائم استناداً لما تشكله جرائمهن من إحراج اجتماعي خاصة إذا تعلقت بالشرف. وتشير الإحصائيات إلى أن 104 حالات من أصل 196 من نزيلات مؤسسات رعاية الفتيات متورطات في جرائم أخلاقية، بنسبة تزيد عن 53% فضلاً عن تورط 20 حالة منهن في جرائم قتل بنسبة 10% من إجمالي الحالات. ورغم أن هذا التحسس الاجتماعي من أوضاع السجينات له ما يبرره، فإنه لا يغير من الواقع الذي يؤكد أن هناك حالات يتطلب التعامل معها بشيء من المنطق. إذ لا ينتظر أن تمضي السجينة المفرج عنها بقية عمرها في السجن لعدم موافقة وليها على خروجها.

تعديل مطلوب

ويقترح بعض المهتمين بهذا الشأن تعديلاً في منطوق النظام بهذا الخصوص لاستثناء مسألة موافقة ولي الأمر على مغادرة السجينة بعد انقضاء عقوبتها، بحيث تخصص أماكن إيواء للحالات المرفوضة اجتماعياً من قبل أسرهن. خاصة وأن غالبية نزيلات مؤسسات رعاية الفتيات هن من المتعلمات ما يعني حاجتهن إلى مواصلة التعليم والرعاية تأسيساً على التوجه العام لإعادة دمجهن في المجتمع. وتدل إحصائيات الوزارة على أن 357 حالة من أصل 1011 حالة مفرج عنها من تلك المؤسسات ترفضهن أسرهن، ما يعني أن 35.3% منهن هن في عداد المعلقات وغالبيتهن في الرياض بنسبة 96.6% من هذه الحالات من بين 1325 حالة طوي قيدهن لأسباب مختلفة، لم يحل إلى السجن سوى 14 حالة فيما أخضعت 87 حالة لتنفيذ أحكام.

تفاوت مدد البقاء

ويلاحظ أن 1100 من المطوي قيدهن بقين أقل من شهر في مؤسساتهن، فيما بلغ عدد من أمضين شهراً إلى 3 شهور عقب طي القيد 80 حالة، ومن أمضين من 3 – 6 شهور أمضين 65 حالة، فيما بلغ عدد من أمضين من 7 – 9 شهور 26 حالة، ومن تراوحت مدة بقائهن بعد طي القيد بين 10 – 12 شهراً بلغ عددهن 46 حالة، فيما لم تمض سوى 8 حالات أكثر من عام بعد طي القيد.

دور اجتماعية

وفي السياق ذاته، تتيح وزارة الشؤون الاجتماعية عبر دور الرعاية الاجتماعية العشر القائمة حالياً إقامة كريمة لبعض الفئات من الذكور والإناث ممن لا تتيسر رعايتهم عن طريق أسرهن، لكن الرعاية في هذه الدور مقصورة على المسنين والمعاقين. وقد زاد عدد المستفيدين منها زيادة طفيفة في عام 1432/1433 ليبلغ عددهم 756 مستفيداً صعوداً من 749 في العام السابق عليه. ولم يعرف إن كانت أنظم الشوؤن الاجتماعية يمكن أن تتيح للمفرج عنهن ممن ترفضهن أسرهن الإقامة بتلك الدور بعيداً عن مؤسسات الرعاية أم لا. لكنها تتيح في الوقت ذاته رعاية لأبناء السجينات سواء من نزيلات سجن النساء أو رعاية الفتيات، من خلال برنامج الرعاية المؤقتة الذي بلغ عدد المستفيدين منه بنهاية 1433/32هـ نحو 32 مستفيداً. 23 منهم من السعوديين. وبعضهم أمضى أكثر من 4 سنوات في أقسام الرعاية المؤقتة. وثمة حالات تستفيد من دور الحضانة الاجتماعي، وإن كان يغلب عليها أنهم أيتام، وإن كانت رعايتها تمتد حتى بعد سن 21 سنة.

جهود ثانوية

ولا تكشف لجان تراحم عن حجم أعمالها بالنسبة لفئة السجينات اللاتي يرفض أولياؤهن استلامهن أو خروجهن من السجون، حيث لا تتوفر إحصائيات تراكمية عن جهود اللجان بهذا الصدد. وربما تكون هناك إحصاءات من نوع ما لدى تلك اللجان، ولكن لم يتسن الوصول إليها حتى لحظة كتابة هذه السطور. إذ يبدو من خلال التقارير المتاحة أن جهدها الأساسي ينصب على الخدمات الثانوية أو التكميلية كالدورات التدريبية والفعاليات التسويقية لكنها لم تخض مباشرة في هذه القضية، بحيث تقدم جهداً عميقاً لحالة المعلقات من المفرج عنهن، عندها سيكون لهذه اللجان دور اجتماعي أكثر عمقاً، خاصة إذا ساهمت في دفع قضية تعديل النصوص المتعلقة بشرط موافقة ولي أمر السجينة على خروجها. فهل يتحقق ذلك قريباً؟

الحياة
AL HAYAT

ربما - "قاصرة" في الحقوق... "راشدة" في العقوبة!

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/584242

بدرية البشر

ذهبت إلى أحد المصارف في دبي لأفتتح حساباً فرعياً من حسابي لابنتي التي كبرت، لأضع لها مصروفاً شهرياً لكي تعتمد على نفسها وتضبط مصاريفها بحسب سعتها. لكن موظف المصرف أخبرني أنني غير مخوَّلة لفتح حساب لابنتي تحت سن الـ١٨، وأن والدها فقط هو الذي يستطيع أن يفعل ذلك، فأخبرته أنني أريد أن أضع نقوداً لابنتي لا أن آخذ منها، فقال «ولو»، لا بد من والدها.

إذاً الأم ليست شريكة في الوصاية على أبنائها حتى وهي تعيش مع زوجها في بيت واحد وتربي الأبناء! تذكرت شكاوى النساء التي طالما سمعتها في حالات الطلاق أو الترمل، وعن إرغامهن على أن يكنّ تابعات لأحد الأبناء أو لوالد أو أخ أو خال لينهي لهن حاجاتهن في المحكمة والمستشفى والمطار، وقد تحتاج المرأة إلى ابنها لرفع شكوى إلى قاضٍ أو تستخرج وثيقة رسمية أو تفتح ملفاً في مستشفى. وحتى في دبي احتجت موافقة زوجي لاستخرج رخصة قيادة سيارة، الغريب أنهم يخاطبونني أنا عند دفع المخالفات!

المرأة في نظر النظام الفقهي ليست عاقلة ولا راشدة، وليست وصية على نفسها ولا على أبنائها، وعلى رغم هذا فهي تطبب الناس وتدرسهم وتربي أبناءهم وتدقق حساباتهم في المصارف! حسناً، لن أسأل من أين جيء بهذا الفهم، فهذا غير مهم الآن. خرجت من المصرف أضحك من هذا العالم الذي يختلف على كل شيء، لكنه يُجمع على تقييد المرأة من يديها، ثم يقول إنها أسعد امرأة في العالم.

حين خرجت من المصرف وجلست أقرأ الصحف، وجدت خبراً غريباً في صحيفة «عكاظ» السعودية يقول: «إن قاضياً حكم بالسجن عامين و 200 جلدة على شاب اغتصب طفلة عمرها 14 عاماً، فحملت وأنجبت منه طفلة سفاحاً»، وعلى رغم أن أهل الطفلة كانوا يعتمدون على هذا الشاب في قضاء حاجاتهم، وإيصال ابنتهم للمدرسة، إلا أن القاضي رأى أن وجود الفتاة معه في منزله أثناء ارتكاب الجريمة، وعلم أهلها بخروجها معه، سببان لتخفيفه الحكم، فمن قال للفتاة أن تذهب معه لبيته؟ وهكذا حصل الشاب الذي خان الأمانة وغرر بالطفلة واستدرجها واغتصبها وحملت منه طفلة على حُكم مخفف! هل لاحظتم العدل لدى القضاء؟ فحين تكون الأم بالغة راشدة تكون ناقصة وغير مسؤولة وغير مخوّلة بالوصاية على نفسها وأولادها وتحتاج إلى وصيّ، لكنها تتحمل المسؤولية كاملة والعقوبة، حتى وإن كانت طفلة عمرها 14 عاماً!

لا تظنوا أن السبب في هذا الحكم القضائي هو ليونة في القلب وبعد عن الغلظة، فالأمر اختلف تماماً حين وجد القضاء أن شباباً رقصوا عراة في شارع، ثم هربوا فتم القبض عليهم ومعاقبتهم، وصدرت في حقهم أحكام قضائية بالسجن 10 أعوام وألفي جلدة. الرقص عارياً في شارع ليس مثل التغرير بطفلة واغتصابها، وانتهاك حرمة الشارع أكبر عند القاضي من انتهاك حرمة إنسان، والطفلة تستحق ما حلَّ بها لأنها وجدت في المكان برضاها. وهكذا نصل لخلاصة تقول: «إن الأنثى في بعض الأنظمة قاصرة في الحقوق راشدة في العقوبة».

الأمم المتحدة تقرّ مشروع قرار سعودي يدين انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الكيماوية.. في سورية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/20/article894144.html

واشنطن - واس

دانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تقوم بها السلطات السورية ومليشيات الشبيحة التابعة لها ضد أبناء الشعب السوري.

وأقرت الجمعية العامة الليلة الماضية مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة ويعبر عن غضب المجتمع من انتهاكات واسعة ومنظمة لحقوق الإنسان تقوم بها السلطات السورية.

ويعد مشروع القرار الذي قدمته المملكة بالنيابة عن عشرات الدول بينها الولايات المتحدة الأمريكية واحدًا من أقوى الانتقادات للنظام السوري، وأجيز بأغلبية 127 صوتًا مقابل 13 وامتناع 47 دولة عن التصويت. وعبر القرار عن القلق من انتشار التطرف ووجود مجموعات متطرفة في سورية. ويدين استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية.

ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد كل المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيماوية لتأكيد محاسبتهم، مطالبًا بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وإطلاق سراح المحتجزين واتخاذ خطوات فورية لتوسيع عمليات الإغاثة الإنسانية.

أين حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

ياسمين عزيز - فرنسا

تعقيبا على مقال آيلين كوجامان «طفل متجمد في صندوق.. وعالم يحتفل بـ(حقوق الإنسان)»، المنشور بتاريخ 18 ديسمبر (كانون الأول) الحالي، أقول: فعلا، إنه لمشهد تقشعرّ له الأبدان، فكيف تكون الإنسانية وعالم حقوق الإنسان التي ضربت نظام الأسد الطائفي المجرم ومعها إيران عرض الحائط بكل مبادئها وكذلك القيم الإنسانية ولم تراع حتى طفلا رضيعا صغيرا من أفعالها الوحشية والهمجية التي يعجز اللسان عن وصفها، والتي لا يمكن حتى لوحوش برية ضارية أن تقوم بها إلى هذه الدرجة. عار على المجتمع الدولي هذا الصمت المريب، عار على مجلس الأمن الذي تأسس لحفظ الأمن وحماية المدنيين العزّل أن لا يقوم بمسؤولياته حتى لو عطل أي قرار للفيتو الروسي والصيني فهذه حجة فقط، عار على الأمم المتحدة ومنظماتها التي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان وترى ما يجري للإنسان السوري من دون أن تفعل شيئا، عار على ما يسمى أصدقاء الشعب السوري وحتى الآن وخلال أكثر من 30 شهرا من الإجرام الأسدي لم يستطيعوا وقف المجازر بحق الشعب السوري الأعزل. إن يوم 10 ديسمبر (كانون الأول) يجب أن يكون لتأبين حقوق الإنسان وإعلان موت كل المنظمات التي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان، وتقديم العزاء بذلك على عالم لم يبقَ فيه حقوق إنسان تذكر، والمشاهد من سوريا خير دليل على ذلك.

كاريكاتير

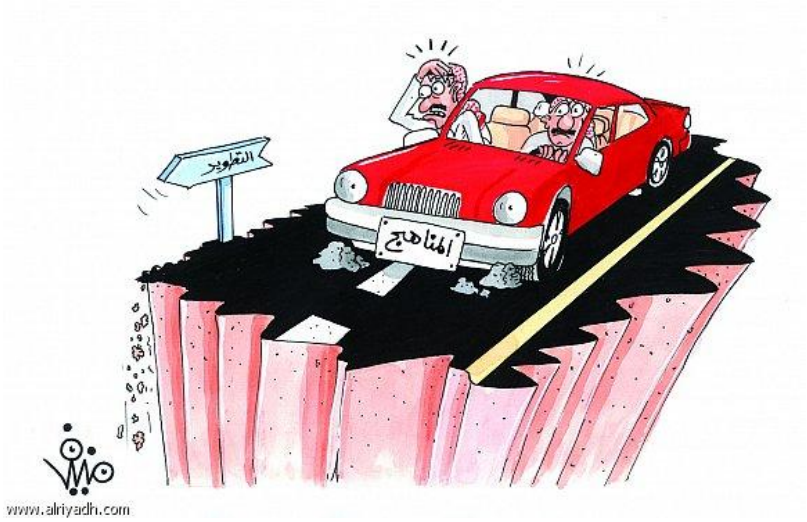

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894533.html

المصدر: جريدة الحياة الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/584322